E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2001/54
16 February 2001

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة السابعة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حقوق الإنسان والفقر المدقع

تقرير أعدته السيدة آ. م. ليزين، الخبيرة المستقلة،
وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٢/٢٠٠٠

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الخلاصة		٣
أولاً - مقدمة	١ - ٨	٤
ألف- ازدياد الاهتمام بمكافحة الفقر المدقع	١ - ٤	٤
باء - الجهات المعنية على سبيل الأولوية	٥ - ٦	٤
جيم- التوصيات المقدمة سابقاً	٧	٥
دال - العناصر الجديدة في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٢/٢٠٠٠	٨	٥

المحتويات (تابع)

	الفقـرات	الصفحة
ثانياً - الملامح الجديدة لظاهرة الفقر المدقع	٩ - ١٦	٦
ألف- استمرار وجود الفقر المدقع، وتفاقم الفوارق في العديد من الدول الأعضاء	٩	٦
باء - ازدياد الجهات المعنية بمكافحة الفقر المدقع	١٠ - ١٣	٧
جيم- "الهجرة العالمية للفقراء"، تكشف عن رغبة لا تقهر في التخلص من الفقر المدقع	١٤ - ١٦	٧
دال - جدول تطور التقارير		٨
ثالثاً - الإجراء المختار	١٧ - ٤٥	٩
ألف- تحليل التعليقات الواردة على التقرير الأول لعام ٢٠٠٠	١٧ - ٢٤	٩
باء - استنتاجات التحليل المقارن	٢٥ - ٣٤	١٠
جيم- إجراءات إعمال القرار ١٢/٢٠٠٠	٣٥	١٨
دال - جرد تمهيدي	٣٦ - ٤٥	١٩
رابعاً - حوار مع صندوق النقد الدولي: العلاقة تصبح تفاعلية	٤٦ - ٦٨	٢١
خامساً- منح الأولوية في التعبير لأفقر الناس	٦٩ - ٩٩	٢٨
سادساً- الاستنتاجات	١٠٠-١٠٥	٣٥

المرفقات

المرفق		
الأول - استبيان موجه إلى الحكومات		٣٨
الثاني - استبيان موجه إلى المؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان		٤١
الثالث- استبيان موجه إلى المنظمات غير الحكومية		٤٤
الرابع - الاستبيان الذي تستخدمه الخبيرة المستقلة في المقابلات التي تجريها مع أشد فئات الناس فقراً		٤٦

الخلاصة

آثرت الخبيرة المستقلة أن تركز جهودها وتوصياتها، في تقريريها السابقين لعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠، على سياسات الدول وما أصابته من نجاح أو ما شابها من أوجه قصور، وعلى آثار سياسات المؤسسات المالية الدولية، فحثت هذه المؤسسات على أن تأخذ حقوق الإنسان في الاعتبار، وعلى الاتساق الذي ينبغي أن تتصف به سياسات المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفقر والذي لا يزال غير كامل، فشددت على فائدة تبادل هذه المنظمات الخبرات فيما بينها.

وكانت لجنة حقوق الإنسان قد جددت بقرارها ١٢/٢٠٠٠ ولاية الخبيرة المستقلة وطلبت إليها، في جملة أمور، مواصلة تقييم الصلة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع، بتحديد الممارسات الوطنية والدولية الجيدة، والنظر في استراتيجيات مكافحة الفقر المدقع وفي تأثيرها الاجتماعي.

وقد أعد هذا التقرير في إطار عالمي تطور خلال سنتين واتسم بانخراط المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة انخراطاً أكبر في مكافحة الفقر، وبارتفاع عدد الفقراء المعدمين في أنحاء مختلفة من العالم، وتنامي وعي الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالمشكلة، وازدياد الهجرة العالمية للفقراء، وحدوث تطور محسوس في المنظمات المالية الدولية.

وترى الخبيرة أن تحليل ممارسات الدول يجب حتماً أن يظل يظهر كبند هام من بنود التقرير، شأنه شأن وجوب اتساق الأعمال داخل منظمة الأمم المتحدة والتأثير الواجب ممارسته على المؤسسات المالية، وهي مؤسسات ما انفك دورها ينمو منذ عام ١٩٩٨.

ويحتل الحوار مع صندوق النقد الدولي مكاناً رئيسياً في هذا التقرير الثاني، وقد حدث تطور مشجع في هذا الشأن. وسيتناول التقرير، بصورة متعمقة، العلاقة بين مؤسسات بريتون وودز وولاياتها، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأخيراً، سيركز التقرير على مسألة تعبير أفقر الناس عن احتياجاتهم: أنواع الاتصالات التي يقومون بها، والجهات التي يعبرون لها عن احتياجاتهم، والطريقة التي تنقل بها المؤسسات احتياجاتهم إلى الحكومات. وسيقترح التقرير تعزيز التدريب اللازم للاستماع إلى صوت أفقر الناس وايصاله إلى الجهات التي تقرر سياسات الدول.

وقد وجهت ثلاثة أنواع من الاستبيانات إلى الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان (انظر المرفقات). وتتلخص الاستراتيجية التي يقترحها التقرير في أربع مراحل وتهدف إلى تعريف الفقراء أنفسهم على حقوقهم، والتدريب على مكافحة الفقر، وإقامة القدرات التنظيمية وشن حرب حقيقية على الفقر، وأخيراً، القيام بالتعبئة اللازمة (إقامة تحالف عالمي ضد الفقر).

أولاً - مقدمة

ألف - ازدياد الاهتمام بمكافحة الفقر المدقع

١- تلخص "الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع"، في تعليقها على تقرير الخبيرة المستقلة، التطور الهام الذي حدث منذ صدور التقرير: "يوجد اليوم توافق آراء عالمي على اعتبار الفقر المدقع أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شمولاً وديمومة". وجدير بالذكر أن اهتمام لجنة حقوق الإنسان ببحث الصلة القائمة بين الفقر المدقع والتمتع بحقوق الإنسان يرجع إلى عشر سنوات.

٢- إن إجراء استعراض وجيز للتطورات التاريخية التي حدثت منذ عام ١٩٩٠ - وهو تاريخ اعتماد اللجنة للقرار ١٥/١٩٩٠ الذي عهد إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ببحث ظاهرة الفقر المدقع - حتى اعتماد القرار ٢٥/١٩٩٨ الذي أنشئت بموجبه ولاية الخبيرة المستقلة، السيدة آن - ماري ليزين، يبين انخراط لجنة حقوق الإنسان انخراطاً كبيراً في القضاء على الفقر المدقع الذي يعتبر إنكاراً لحقوق الإنسان كافة. وهذه الإرادة، التي تجلت عام ١٩٩٠، أصبحت اليوم جزءاً هاماً وثابتاً من تحليل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويتوخى هذا التقرير المرحلي تعميق ذلك التحليل.

٣- لقد قدمت الخبيرة المستقلة في تقريرها السابق (E/CN.4/2000/52) توصيات لدفع الدول الأعضاء إلى مكافحة الفقر مكافحة فعالة وحمل المؤسسات المالية الدولية على أن تأخذ في الاعتبار أثر سياساتها على أفقر الناس. وتحتل اللامركزية مكان الصدارة بين هذه التوصيات.

٤- وتبنت لجنة حقوق الإنسان في القرار ١٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ استنتاجات تقرير الخبيرة وطلبت إلى الخبيرة مواصلة تقييم الصلة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع.

باء - الجهات المعنية على سبيل الأولوية

٥- آثرت الخبيرة المستقلة أن تركز جهودها وتوصياتها، في تقريريها السابقين لعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٠، على المواضيع التالية:

(أ) سياسات الدول الأعضاء، نجاحها أو أوجه القصور فيها؛

(ب) آثار سياسات المؤسسات المالية الدولية، ودعوة هذه المؤسسات إلى مراعاة حقوق الإنسان في هذه السياسات؛

(ج) الاتساق الواجب أن يتصف به عمل المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفقر والذي لا يزال غير كامل، والتشديد على فائدة تبادل الخبرات بين هذه المنظمات.

٦- وعُرض في التقرير الأول إطار وجدول مرجعي لبيان التدابير التشريعية للدول أو ممارساتها في مجال مكافحة الفقر المدقع، وذلك فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية: السكن، والصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والتغذية، والأمن (المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

جيم - التوصيات المقدمة سابقاً

٧- تناولت التوصيات الرئيسية التي قدمتها الخبيرة المستقلة عمل الجهات المذكورة أعلاه، وعدداً من التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها على الصعيد الدولي والوطني والمحلي لصالح الفئات الضعيفة والمحرومة في المجتمع، وحالات عدم الاستقرار، كالنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية، التي تسهم في تفاقم حالة أفقر الناس في كثير من البلدان (E/CN.4/2000/52، الفقرات ٢٧-٣٥).

دال - العناصر الجديدة في قرار لجنة حقوق الإنسان ١٢/٢٠٠٠

٨- سعت الخبيرة المستقلة في هذا التقرير، طبقاً للقرار ١٢/٢٠٠٠ الذي يحدد ولايتها، إلى ما يلي:

(أ) مواصلة تقييم الصلة بين القضاء على الفقر المدقع وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، مع تحديد الممارسات الوطنية والدولية الجيدة؛

(ب) بدء عملية تشاور مع أفقر الناس ومع المجتمعات التي يعيشون فيها؛

(ج) إشراك المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في هذه العملية؛

(د) النظر في استراتيجيات مكافحة الفقر وفي تأثيرها الاجتماعي؛

(هـ) مواصلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية بغية تحديد أفضل البرامج لمكافحة الفقر.

ثانياً - الملامح الجديدة لظاهرة الفقر المدقع

ألف- استمرار وجود الفقر المدقع، وتفاقم الفوارق في العديد من الدول الأعضاء

عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (بالملايين) في عام ١٩٩٨، حسب المناطق

جنوب آسيا	أفريقيا جنوب الصحراء	شرق آسيا والمحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	أوروبا وآسيا الوسطى	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٥٢٢	٢٩١	٢٧٨	٧٨	٢٤	٦

المصدر: البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ٢٠٠٠، الصفحة ١٣.

٩- ويقول البنك الدولي "إن جنوب آسيا يضم أكبر عدد من الفقراء، إلا أن أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء تضم أعلى نسبة من الفقراء. ويعيش معظم الفقراء في المناطق الريفية، إلا أن الفقر في المدن ينمو بسرعة أكبر مما كان عليه في الماضي. وتفتقر المرأة أكثر من الرجل إلى الحق في امتلاك الأرض وغيرها من الأصول. وهي تواجه أيضاً صعوبة في الحصول على الائتمان. ولا يتوفر لها العمل المناسب والأمن الاقتصادي في سن الشيخوخة".

البلد	مؤشر الفقر البشري (القيمة بالنسبة المئوية)	معدل محو الأمية بين الكبار (بالنسبة المئوية من السكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة في ١٩٩٨)	السكان المحرومون من ماء الشرب (بالنسبة المئوية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٨)	السكان المحرومون من خدمات الصحة (بالنسبة المئوية للفترة ١٩٨١-١٩٩٣)	السكان المحرومون من مرافق الإصحاح (بالنسبة المئوية للفترة ١٩٩٠-١٩٩٨)
الجزائر	٢٤,٨	٣٤,٥	١٠	--	٩
بنن	٤٨,٨	٦٢,٣	٤٤	٥٨	٧٣
بوليفيا	١٧,٤	١٥,٦	٢٠	--	٣٥
الصين	١٩	١٧,٢	٣٣	--	٧٦
موزامبيق	٥٠,٧	٥٧,٧	٥٤	٧٠	٦٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠.

باء- ازدياد الجهات المعنية بمكافحة الفقر المدقع

١٠- طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٢/٢٠٠٠ إلى الخبيرة المستقلة أن تجري مشاورات مع أفقر الناس ومع المجتمعات التي يعيشون فيها، والمؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية التي تكافح الفقر المدقع. وطلبت إليها أيضاً أن تواصل تحليل سياسات الدول وتأثيرها الاجتماعي وأن تتعاون مع المنظمات الدولية، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية.

١١- والجهات التي يبدو، أكثر فأكثر، أنها معنية بمكافحة الفقر هي:

(أ) المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الدول؛

(ب) المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان؛

(ج) الفقراء أنفسهم، وفي بعض الأحيان، منظماتهم أو مجتمعاتهم.

١٢- وترى الخبيرة المستقلة، مع ذلك، أن تحليل ممارسات الدول يجب حتماً أن يظل يظهر كبند هام من بنود التقرير، شأنه شأن ضرورة اتساق الأعمال داخل منظمة الأمم المتحدة والتأثير الواجب ممارسته على المؤسسات المالية، وهي مؤسسات ما انفك دورها ينمو منذ عام ١٩٩٨.

١٣- ويتزايد الاحتفال بيوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم العالمي للقضاء على الفقر، تزايداً كبيراً وتتزايد أنشطة الدول في هذا المجال. ويعتبر ذلك، بلا جدال، دليل تطور ايجابي. ولا بد من التذكير بنجاح المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر، التي حدثت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ في نيويورك.

جيم - "الهجرة العالمية للفقراء"، تكشف عن رغبة لا تقهر في التخلص من الفقر المدقع

١٤- كان الجانب البشري من العولمة، وهو الهجرة، من بين الأحداث الاجتماعية التي برزت على الساحة منذ صدور التقرير الأول. والواقع أن العالم لم يشهد قط هجرة واسعة النطاق مثل الهجرة التي تحدث اليوم. ولا يمكن قصر هذه الهجرة العالمية على عوامل إثنية أو على ظاهرة الهرب من الحرب: فهي هجرة عالمية تعتبر، قبل كل شيء، هرباً من الفقر وتستخدم فيها الوسائل التي تتيحها حرية التنقل.

١٥- وتعكس "هجرة الفقراء" هذه إرادة لا تستطيع الحدود احتواءها أبداً: فيريد الفقراء أن يتخلصوا من حالة الفقر المدقع. وهم على استعداد لأن يرحلوا بجميع الوسائل، إذا لزم الأمر. ولهذه الظاهرة مستويات نسبية: فالفقر

في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أدنى مستوى، من الناحية الكمية، من الفقر في أفريقيا، إلا أن للحركة ذات الطبيعة: الهرب من الفقر.

١٦- وهل يمكن أن تكون العولمة موازية للإجراءات الهادفة إلى الحد من العنصرية بالنظر إلى أن الهجرة، بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، هي عامل أساسي من عوامل الفقر؟

دال - جدول تطور التقارير

	تقرير عام ٢٠٠٠	الولاية المستندة إلى القرار ١٢/٢٠٠٠	تقرير عام ٢٠٠٢
الدول الأعضاء	الممارسات الجيدة توصيات	مواصلة تقييم الممارسات الجيدة	- استبيان - اختيار البلدان لإجراء تحليلات متعمقة - البلدان المارة بمرحلة انتقالية صعبة - أفريقيا - أمريكا اللاتينية - آسيا
صندوق النقد الدولي	يرى صندوق النقد الدولي أن حقوق الإنسان لا تدخل في نطاق ولايته/تقبّل محدود	التشديد على مكان حقوق الإنسان	تطور ذو مغزى: أخذ "المرفق المعني بالحد من الفقر وبالنمو" في الاعتبار
البنك الدولي	وضع بالفعل مفهوم "إطار التنمية المتكاملة"، رؤية تطورية وايجابية	التشديد على التطوير اللازم	إعداد وثائق استراتيجية الحد من الفقر انخراط في التعبير عن أصوات الفقراء (Voices of the Poor)
الهيئات الدولية	- الكل معني - ولكن انعدام الاتساق - التعليم: جهود على سبيل الأولوية	البحث عن الممارسات الجيدة والوسائل الفعالة	حلقة دراسية خاصة في شباط/فبراير ٢٠٠١
المنظمات غير الحكومية	"الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع"، المشار إليها بوصفها الأنشط	التوسع في تحليل دورها	استبيان معدّ لأهم المنظمات غير الحكومية
المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان	عدد قليل جداً منها على وعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية	زيادة الوعي بدورها	استبيان محدد
الفقراء والمجتمعات الفقيرة	- الغجر في بلغاريا - الهنود في إكوادور - التوا في بوروندي - دور "الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع"	زيادة الاتصالات المباشرة بهم وايجاد طريقة ليعبروا بها عن حقوقهم	إجراء اتصالات وعقد حلقة دراسية في حضور الخبيرة في البلدان المستهدفة في هذا التقرير

ثالثاً – الإجراء المختار

ألف – تحليل التعليقات الواردة على التقرير الأول لعام ٢٠٠٠

١٧- تشكر الخبيرة الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي رغِبت في إبداء آرائها بشأن التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بالفقر المدقع (E/CN.4/2000/52). وقد أدرجت هذه الآراء قدر المستطاع. وتنوه الخبيرة بالتعليقات المثمرة التي وردتها من بعض المنظمات غير الحكومية، وهي تعليقات شاملة أحياناً، ومحددة جداً أحياناً أخرى، كتلك الواردة من منظمة ADESEN (السنغال) حول فائدة زيادة الموارد المالية (إنشاء صندوق)، و"الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين – العالم الرابع"، حول الآفاق الجديدة الواجب تقصيها، ومنظمة JDRAD (منظمة اليسوعيين من أجل تخفيف الدين والتنمية). ومن بين هذه التعليقات، أخذت الخبيرة في الاعتبار، بوجه خاص، مسألة أثر الحروب والحركات المسلحة الوخيم على الفقر. وهذه هي حال البلقان (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والبوسنة والهرسك)، وفلسطين (مؤسسة "مادري" MADRE).

١٨- وتؤكد الخبيرة أن الكثير من تعليقات الدول الأعضاء والمنظمات أبرزت أهمية اللامركزية وضرورة قيام توافق آراء محلي (باراغواي والبرتغال وغواتيمالا ولبنان، وبرنامج الغذاء العالمي، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة اليسوعيين من أجل تخفيف الدَّين والتنمية). وللكوارث الطبيعية تأثير هائل على حالة أفقر الناس: فقد استرعت ناحية نيامي في النيجر نظر الخبيرة إلى هذه المأساة وأشارت إلى عدم كفاية الوسائل المتوفرة في المدن وإلى أن التضامن الدولي هو الأمل الوحيد لمواجهة هول هذه الكوارث.

١٩- واقترح أيضاً في عدة تعليقات تناول مسألة حقوق الإرث، بوصفها من عوامل فقر المرأة، بغية الاعتراف بحق المرأة في الإرث (فريق القانون الدولي لحقوق الإنسان). وتود الخبيرة أن تشكر أيضاً منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو. وهي تشكر هذه الأخيرة لتعليقها حول ضرورة اتساق مكافحة الفقر وحول "توافق آراء برازيليا" الذي وُقِّع تحت رعاية اليونسكو بشأن الحكم السليم، وكذلك حول أهمية توفر سجل حالة مدنية للجميع. وأكدت أذربيجان والبرتغال ولبنان وجميع المنظمات غير الحكومية كذلك ضرورة توفر سجل حالة مدنية لكل إنسان.

٢٠- وأكدت أذربيجان وباراغواي والبرتغال وشيلي وغواتيمالا وقطر ولبنان والمكسيك ومنظمة العمل الدولية ضرورة إجراء حوار مستفيض مع صندوق النقد الدولي. وأشارت إحدى المنظمات غير الحكومية (Kensington Welfare Rights Union) إلى "الطابع غير الديمقراطي" لمؤسسات بريتون وودز. وذكّرت منظمات عديدة بمواقفها

فيما يتعلق بالقضاء على الفقر (منظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي (مكافحة انعدام الأمن الغذائي)).

٢١- وأكد كل من البرتغال ولبنان ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ضرورة وضع برامج فعالة لإيجاد فرص العمل. وأكد برنامج الغذاء العالمي من جديد الحاجة - التي ما زالت ملحة - إلى إرسال البنات الصغيرات إلى المدرسة وإلى وضع برامج مناسبة في هذا الشأن.

٢٢- وركّز العديد من المساهمات (موناكو، وADESEN (السنغال) وJDRAD (اليسوعيون من أجل تخفيف الدَّين والتنمية)) على دور المنظمات غير الحكومية وتطويرها.

٢٣- وعلّقت منظمة JDRAD على ضرورة إيجاد تحالف عالمي ضد الفقر، وهي ضرورة أكدتها غالبية التعليقات، فقالت "إن الأثر المؤسسي هام جداً في هذا الشأن، إذ إن بعض المؤسسات تمارس سلطة أكبر من غيرها، من دون مساءلة سياسية. ولهذا السبب، فإننا نرحب بتوصية اللجنة القاضية بتشكيل تحالف عالمي للعمل معاً من أجل القضاء على الفقر. وأحد الأمثلة الملموسة على ضرورة إيجاد تحالف من هذا القبيل هو أزمة الدين المستمرة منذ عقود رغم تفاقم المعاناة والبؤس بين الفقراء. وثمة حاجة واضحة إلى إخراج عملية اتخاذ القرارات ومعالجة الأزمة من أيدي الدائنين وتسليمها إلى كيان أوسع، من نوع عملية التحكيم التي دعا إليها كوفي أنان وهيئات أخرى كثيرة".

٢٤- واعتبرت أذربيجان والبرتغال وجورجيا المعاشات التقاعدية (الدخول المكفولة للأشخاص المسنين) كبيرة الأهمية. وأشارت غواتيمالا ولبنان إلى تكوين أخصائيين في المجال الاجتماعي (كمصممي البرامج الاقتصادية والمساعدين الاجتماعيين وما إلى ذلك) من أجل مكافحة الفقر مكافحة فعّالة.

باء - استنتاجات التحليل المقارَن

٢٥- ترى جميع الجهات التي آثرت تقديم تعليقات على التقرير المتعلق بالفقر المدقع أن من الضروري اتخاذ تدابير محددة لصالح النساء الفقيرات. ويشدد بعضها بشكل خاص على النساء المسنات، وبعضها الآخر على تعليم الفتيات الصغيرات. وهناك عدة دساتير في بلدان تمر بمرحلة انتقالية تشدد بوجه خاص على ضرورة إنشاء نظام معاشات تقاعدية ثابتة للأشخاص المسنين.

٢٦- واعتُبر تزويد السلطات المحلية بالقدرات البشرية والمالية اللازمة لمكافحة الفقر أحد التدابير الفعالة في أغلب التعليقات. بيد أن الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع تشدد، بحق، على ضرورة قيام تفاعل على جميع المستويات. واعتُبرت اللامركزية أمراً إيجابياً.

٢٧- وتأتي بعد ذلك، كتدابير اعتبرت فعالة، البرامج العامة لإيجاد فرص العمل، وتوفر سجل حالة مدنية لكل طفل، وتوفر حد أدنى مضمون من الدخل، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية.

٢٨- ورأت جميع الجهات أن اشتراك أفقر الناس في التدابير التي تعنيهم، وكذلك زيادة دور المنظمات غير الحكومية، أمران ضروريان.

٢٩- وأشارت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بوجه خاص، إلى الحكم السليم، وفعالية النُّظُم الضريبية، ومكافحة الفساد، فضلاً عن زيادة الوسائل المالية الدولية المخصصة للتنمية.

٣٠- وأشارت المنظمات غير الحكومية، بالإجماع، إلى وجوب أن تأخذ المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان في اعتبارها مسألة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣١- وتود الخبيرة تسليط الضوء على التعليق المثير جداً للاهتمام الذي قدمته كولومبيا والذي يتناول الصلة بين الشرطة ومكافحة الفقر. وقد ركّز هذا التعليق، بالدرجة الأولى، على توصيات الخبيرة المستقلة المتعلقة بأوضاع السجون، والمعونة القانونية، ودور الشرطة فيما يتعلق بالفقر المدقع. وحسب الرد الوارد من الحكومة، يُعتبر الركود الذي يسود البلد أحد العوامل التي تؤدي إلى النشاط الإجرامي وبالتالي، فإن للفقر أثراً مباشراً على السجون. ولذا، تؤيد الحكومة التوصية المتعلقة بإيجاد بدائل لنظام السجون. وأشير في هذا الصدد إلى ضرورة عدم تجريم أفعال معينة بغية تخفيض عدد السجناء، وإلى أن القيمة الاقتصادية للعمل الذي يقوم به السجناء في السجون لا تتيح تلبية الحاجات الدنيا للسجناء، ناهيك عن حاجات أسرهم. ويقوم بعض السجناء، في إطار عملية إعادة تأهيلهم للحياة في المجتمع، بممارسة عمل أو بدراسات، بما في ذلك خارج السجن، ويتمتعون بما يسمى بالمنافع الإدارية التي يوفرها القانون لهذا الغرض. وذُكر أن القانون في كولومبيا ينص على تقديم معونة قانونية مجانية إلى الأشخاص الذين توجَّه لهم تهم جنائية والذين ليس في استطاعتهم دفع أتعاب المحاماة. وتوفَّر المعونة القانونية عن طريق المحامين العامين أو المحامين المعينين رسمياً.

٣٢- وقُدِّمت معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها المجموعات المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للشرطة الوطنية. وتشمل هذه الأنشطة طائفة واسعة من أنشطة التوعية والتدريب المعَدّة لأفراد الشرطة، سواء أكانوا يرتدون الزي الرسمي أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت إدارة المشاركة المجتمعية التابعة للشرطة الوطنية برامج مجتمعية تهدف إلى إشراك المجتمع في ثقافة الأمن والانضباط الاجتماعي من أجل تعزيز العمل الوقائي المؤسسي وتيسير العلاقات بين الشرطة والمجتمع.

٣٣- ويظل دور صندوق النقد الدولي، وبدرجة أقل، دور البنك الدولي، موضوع تعليقات من قبل جميع الجهات على الإطلاق. وبعض هذه الجهات يوصي بإقامة حوار مع هاتين المؤسستين، وبتطوير دورهما، وبضرورة

أن تراعيا الأهداف الاجتماعية، وبعضها الآخر، كالمنظمات غير الحكومية، يوجه لهما انتقادات أقوى. ويتمنى الجميع أن يكون هناك اتساق عالمي، لأن عدم وجود مثل هذا الاتساق أمر ملحوظ بشكل جلي.

٣٤- ويمكن توسيع مفهوم التحالف العالمي ضد الفقر الذي تطالب به المنظمات غير الحكومية في جميع تعليقاتها والذي تقترحه عدة دول أعضاء: فترى الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع أن التحالف العالمي الذي تقترحه الخبيرة ينبغي أن يذهب إلى أبعد من ذلك وأن يشمل جميع الجهات المعنية باحترام الكرامة البشرية وبالبؤس الذي يُعتبر إنكاراً لهذه الكرامة: الدول، والأقاليم، والبلديات (انظر التحالف العالمي للمدن ضد الفقر E/CN.4/2000/52، الفقرة ٩١) والمؤسسات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدينية، والشركات، والمجتمع المدني برمته.

السياسات المشار إليها في التقرير بوصفها سياسات هامة لمكافحة الفقر

البلد	تعزيز الحوار مع صندوق النقد الدولي ليأخذ الفقر في الاعتبار (التحالف العالمي ضد الفقر)	تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتأخذ في الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تزويد السلطات المحلية بقدرات حقيقية	اشتراك الفقراء في السياسات التي تعنيهم	الحق في سجل حالة مدنية منذ الولادة	تدابير خاصة لصالح المرأة	برامج لإيجاد فرص عمل	الحكم السليم وتدابير لمكافحة الفساد	زيادة الوسائل المالية الدولية	زيادة دور المنظمات غير الحكومية	حد أدنى مضمون من الدخل
باراغواي	×	×	×		×			×			
النيجر (ناحية نيامي)			×								
موناكو	× (حماية البيئة)					×				×	
البرتغال	×	×	×	×	×	× (والأشخاص المسنين)	×		×		×
قطر	× (ميزانية الدفاع)										
جورجيا			×			× (والأطفال)	×		×	×	× (معاشات تقاعدية للأشخاص المسنين)
شيلي	×		×			×		×			×

السياسات المشار إليها في التقرير بوصفها سياسات هامة لمكافحة الفقر

البلد	تعزيز الحوار مع صندوق النقد الدولي ليأخذ الفقر في الاعتبار (التحالف العالمي ضد الفقر)	تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتأخذ في الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تزويد السلطات المحلية بقدرات حقيقية	اشتراك الفقراء في السياسات التي تعنيهم	الحق في سجل حالة مدنية منذ الولادة	تدابير خاصة لصالح المرأة	برامج لإيجاد فرص عمل	الحكم السليم وتدابير لمكافحة الفساد	زيادة الوسائل المالية الدولية	زيادة دور المنظمات غير الحكومية	حد أدنى مضمون من الدخل
أذربيجان	×	×		معونة قضائية شرعية	× (مهم)				×		× (معاشات تقاعدية)
كولومبيا		×	دور العدالة	صلة مباشرة بالسجن				×			
غواتيمالا	×	× (تكوين مساعدين اجتماعيين)	×							×	
لبنان	×	× (تكوين مساعدين اجتماعيين)	×		×		×		×		
المكسيك	×								×	×	

السياسات المشار إليها في التقرير بوصفها سياسات هامة لمكافحة الفقر

الهيئات والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة	تعزيز الحوار مع صندوق النقد الدولي ليأخذ الفقر في الاعتبار (التحالف العالمي ضد الفقر)	تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتأخذ في الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تزويد السلطات المحلية بقدرات حقيقية	اشتراك الفقراء في السياسات التي تعنيهم	الحق في سجل حالة مدنية منذ الولادة	تدابير خاصة لصالح المرأة	برامج لإيجاد فرص عمل	الحكم السليم وتدابير لمكافحة الفساد	زيادة الوسائل المالية الدولية	زيادة دور المنظمات غير الحكومية	حد أدنى مضمون من الدخل
اليونسكو	ضرورة اتباع نهج شامل (بما في ذلك منظمة التجارة العالمية)	×	×	× برنامج تدريبي محدد، توافق آراء برازيليا	×	×		×	×	×	
منظمة الصحة العالمية		الصحة حق اجتماعي				×			×	×	
برنامج الغذاء العالمي			×	×		× (مربون في الأزقة)	×		× (مكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي)		
اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ	×		×					×		×	
منظمة العمل الدولية	×	×	×	×	×	× (والأشخاص المسنين)	×	×	×	×	×

السياسات المشار إليها في التقرير بوصفها سياسات هامة لمكافحة الفقر

المنظمات غير الحكومية	تعزيز الحوار مع صندوق النقد الدولي ليأخذ الفقر في الاعتبار (التحالف العالمي ضد الفقر)	تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتأخذ في الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تزويد السلطات المحلية بقدرات حقيقية	اشتراك الفقراء في السياسات التي تعنيهم	الحق في سجل حالة مدنية منذ الولادة	تدابير خاصة لصالح المرأة	برامج لإيجاد فرص عمل	الحكم السليم وتدابير لمكافحة الفساد	زيادة الوسائل المالية الدولية	زيادة دور المنظمات غير الحكومية	حد أدنى مضمون من الدخل
ADESEN (السنغال)	تحقيق اتساق شامل بين صندوق النقد الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من أجل إعادة صياغة استراتيجيات الصندوق	×		×	×	×	×	×	×	إنشاء صندوق للقضاء على الفقر	×
International Human Rights Law Group		الحق في الإرث			×						
Kensigton Welfare Rights Union	× (الطابع غير الديمقراطي)	×		×							

السياسات المشار إليها في التقرير بوصفها سياسات هامة لمكافحة الفقر

المنظمات غير الحكومية	تعزيز الحوار مع صندوق النقد الدولي لتأخذ الفقر في الاعتبار (التحالف العالمي ضد الفقر)	تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتأخذ في الاعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	تزويد السلطات المحلية بقدرات حقيقية	اشتراك الفقراء في السياسات التي تعنيهم	الحق في سجل حالة مدنية منذ الولادة	تدابير خاصة لصالح المرأة	برامج لإيجاد فرص عمل	الحكم السليم وتدابير لمكافحة الفساد	زيادة الوسائل المالية الدولية	زيادة دور المنظمات غير الحكومية	حد أدنى مضمون من الدخل
الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين-العالم الرابع		×	×	×	×	×	×	×	×	×	×
اليسوعيون من أجل تخفيف الدَّين والتنمية	×		×	×						×	×

جيم - إجراءات إعمال القرار ١٢/٢٠٠٠

٣٥- تبين فيما يلي إجراءات إعمال القرار:

عناصر القرار ١٢/٢٠٠٠	إجراءات الإعمال
١- مواصلة تقييم الصلة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع، بتحديد الممارسات الجيدة: (أ) الوطنية؛ (ب) الدولية	(أ) على الصعيد الوطني: - استبيان يوجه إلى كل دولة عضو؛ - انتقاء بعض البلدان لإجراء بعثات تتناول مسائل أكثر تفصيلاً بغية تحليل الممارسات الجيدة - البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ - أفريقيا؛ - أمريكا اللاتينية. (ب) على الصعيد الدولي: ستفحص الخبيرة، بمناسبة ندوة خاصة مقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠١، تطور المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة من وجهة نظر مكافحة الفقر.
٢- إجراء مشاورات مع أشد الناس فقراً لتنمية قدراتهم على التعبير عن آرائهم	- القيام بزيارات إلى مجتمعات محلية فقيرة وعقد ندوات خلال كل بعثة تجريها الخبيرة؛ - استبيان يوجه إلى المنظمات غير الحكومية عن هذا الموضوع؛ - وضع قائمة بسبب التعبير الفعال عن الآراء للتقرير النهائي

٣- إشراك المؤسسات الوطنية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان	- استبيانات توجه إلى المؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان؛ - القيام بزيارة بمناسبة بعثات الخبيرة وتنظيم ندوات بخصوص مواضيع محددة.
٤- النظر في وضع استراتيجيات لمكافحة الفقر المدقع وفي تأثيرها في المجتمع	ستقوم الخبيرة بالتعمق في إعمال الاستراتيجيات وأثرها بمناسبة القيام ببعثاتها إلى كل بلد. وستشدد الخبيرة على تدريب من يكافحون الفقر.
٥- مواصلة التعاون مع المؤسسات المالية الدولية بغية تحديد أفضل البرامج	قيمت الخبيرة في الفترة الفاصلة بين التقريرين التطور الجذري الذي شهدته المنظمتان. وستكرس الخبيرة جهودها بوجه خاص لصندوق النقد الدولي فيما يتصل بالبلدان التي تقوم بزيارتها. - مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو (صندوق النقد الدولي)؛ - ورقات استراتيجية الحد من الفقر (البنك الدولي) وستعالج الخبيرة تعريف ولاية مؤسسات بريتون وودز.
٦- المساهمة في تقييم منتصف مدة عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (٢٠٠٢)	ويمكن أن يكون التقرير حافزاً على قيام تحالف عالمي حقيقي ضد الفقر وسيكون وثيقة مرجعية يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم الدولي للقضاء على الفقر

دال - جرد تمهيدي

٣٦- زارت فعلاً الخبيرة بيلاروس والجزائر في إطار ولايتها الثانية. وواصلت اتصالاتها على المستوى الرفيع مع المسؤولين في صندوق النقد الدولي. وانتقلت في هذا الإطار إلى باريس وواشنطن، كما أنها واصلت اتصالاتها مع البنك الدولي، فضلا عن الاتصالات الثنائية مع السلطات الأمريكية.

٣٧- وشاركت الخبيرة في إطار ولايتها الثانية أيضاً، في اجتماع تحالف المدن لمكافحة الفقر من أجل وضع إحدى التوصيات الهامة في تقرير عام ٢٠٠٠ وهي دور السلطات المحلية في مكافحة الفقر.

٣٨- وشاركت الخبيرة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اليوم الدولي للقضاء على الفقر، بدعوة من الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع (نيويورك) فضلاً عن استنتاجات المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر التي جرت يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في نيويورك.

٣٩- ووجهت الخبيرة ثلاثة أنواع من الاستبيانات إلى الدول الأعضاء والمؤسسات الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، وتنتظر الخبيرة ردوداً عليها في بداية ربيع عام ٢٠٠١ (انظر المرفقات من الأول إلى الثالث).

٤٠- وشاركت الخبيرة في إعداد الندوة المكرسة لدراسة ضرورة وضع مشروع إعلان بشأن الفقر المدقع. ومن المفروض أن تتيح الندوة الوقوف على جميع الأعمال المنجزة على صعيد مختلف المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

٤١- وتعتزم الخبيرة الانتقال إلى البلدان التي تتبع أنجع الممارسات لمكافحة الفقر، ولا سيما المكسيك، وبوليفيا، والصين، وروسيا، وبنن، وموزامبيق. وستشارك الخبيرة في الندوة المزمع عقدها بشأن مكافحة الفقر في موريتانيا.

٤٢- وتضع الخبيرة التوصية الواردة في تقريرها لعام ٢٠٠٠ بشأن تدريب الأشخاص العاملين مع أشد الناس فقراً والمكلفين بوضع وإعمال برامج مكافحة الفقر، وذلك بتنظيم هذا التدريب على أساس مشاركة الفقراء في التعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم (تدريب المساعدين الاجتماعيين، والتدريب الجامعي على إدارة البرامج). وتعتزم الخبيرة في هذا الصدد إجراء مناقشات متعمقة مع مختلف المؤسسات الجامعية ومنها مدرسة فاغنر التابعة لجامعة نيويورك.

٤٣- وتدرس الخبيرة خلال بعثاتها بصورة متوازية العناصر المتعلقة بإعراب أشد الناس فقراً عن آرائهم والزيادة الكبيرة في هجرة الفقراء. والهجرة طريقة حيوية وأساسية للتعبير عن حاجة وطلب النجدة. ويكشف تقرير نشره في فرنسا المرصد الوطني بشأن الفقر والاستبعاد الاجتماعي (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠) أرقاماً لها دلالة كبيرة: إذ إن ما تتراوح نسبتهم بين ٣٠ و٥٠ في المائة من الأشخاص لا يطالبون بعلاوات الإعالة التي يستحقونها. وتعزى ظاهرة "عدم المطالبة بالعلاوات" إلى نقص كبير جداً في المعلومات، في بلد يعد فيه الإطار التشريعي لمكافحة الفقر نموذجاً يحتذى.

٤٤- وينبغي التعمق بصورة مفيدة في دراسة التأثير المترتب على التهيئة العمرانية وتخصيص الأراضي في الفقر، وفي الحق في السكن بوجه خاص.

٤٥- وترى الخبيرة أن العلاقة بين شواغل سياسة عالمية بشأن الماء ووصول أشد الناس فقراً إليه علاقة يجب تعميقها هي الأخرى.

رابعاً - حوار مع صندوق النقد الدولي: العلاقة تصبح تفاعلية

٤٦- حصل تطور هام خلال السنتين الأخيرتين. فصندوق النقد الدولي يرى أن بإمكانه أن ينهض بدور هام لمكافحة الفقر. ويعمل صندوق النقد الدولي بوجه خاص على تهيئة ظروف للنمو يكون متكافئاً ودائما، وهو أول عامل في مجال مكافحة الفقر.

٤٧- قام صندوق النقد الدولي إلى حد كبير بأمر كهذا في إطار مبادرته لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأصبح يقوم به على نطاق أوسع في إطار مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو الذي يتمثل أحد أهدافه المركزية في الحد من الفقر، وهو يتولّى، تيسير تعاون وثيق مع البنك الدولي الذي وضع ورقة استراتيجية للحد من الفقر، وهي وثيقة استراتيجية للحد من الفقر.

٤٨- وبالتأكيد، ما زالت الإحالة إلى الولاية الدقيقة لمؤسسات بريتون وودز تشكل الحجة الرامية إلى عدم إدماج حقوق الإنسان بوصفها حقوقاً في نشاط صندوق النقد الدولي. غير أن الخبيرة لا يسعها إلا أن تعرب عن ارتياحها للتطور الملحوظ في التحليلات والممارسات.

٤٩- ويسلم صندوق النقد الدولي باستنساب التشريعات التي تنص على ضمان حد أدنى من الدخل. وبيّن الصندوق في تعليقاته أن هذا وإن يكن مستحسناً، إلا أنه يتعين على الخبيرة أن توضح في تقريرها أن الحد الأدنى من الدخل المضمون يجب أن يتناسب مع الموارد المالية للبلد لكي يتمكن من توفير ذلك الدعم ولا يحدث تشويهات في الحوافز الرامية إلى خلق فرص العمل لصالح الفقراء أو بحث هؤلاء عن عمل. وبالإضافة إلى ذلك، بيّن صندوق النقد الدولي أن الحد الأدنى من الدخل المضمون ربما لا تتاح له مقوِّمات البقاء مالياً في أفقر البلدان.

٥٠- وبين صندوق النقد الدولي التطور الملحوظ الحاصل منذ أن وضعت الخبيرة المستقلة تقريرها الأول فذكر أن العمل بدأ بورقات استراتيجية الحد من الفقر، وهي أساس عمليات الإقراض التي تقوم بها مؤسسات بريتون وودز لصالح البلدان الأعضاء المنخفضة الدخل. وتحدد ورقات استراتيجية الحد من الفقر التدابير الواجبة للحد من الفقر بالاستناد إلى الإطار الإنمائي القطري الأوسع والأطول أجلاً. وفي نفس السياق، يحيل صندوق النقد الدولي

إلى مجموعة من النشرات والإعلانات الصادرة عن مديري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[1] تبيِّن العناصر الجديدة للاستراتيجية المنفذة في عام ٢٠٠٠.

٥١- غير أن صندوق النقد الدولي يعترض على ما ورد في تقرير الخبيرة المستقلة من أن الصندوق ينهض بدور "مدمِّر" للسياسات الاجتماعية: فالجملة القائلة إن "بإمكان خبير استشاري تابع لصندوق النقد الدولي أن يدمر في يوم واحد العمل الدؤوب الذي قام به ألف من العناصر العاملة في المجتمع جملة غير صحيحة و لم يقدم أي مثال دقيق لتبريرها. وأثناء المناقشات التي يجريها صندوق النقد الدولي مع سلطات بلد ما يسعى الصندوق جاهداً لمساعدة ذلك البلد على التوصل إلى تحقيق مستوى أعلى من النمو المستدام، الذي هو ضروري للحد من الفقر. وبذلك، يساهم صندوق النقد الدولي في أن تدعم الميزانيات الانفاق الاجتماعي المناسب والفعال - وبالخصوص في مجالي الصحة والتعليم - ويشجع على وضع شبكات أمان اجتماعي لتخفيف الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات الضرورية".

٥٢- وعلق صندوق النقد الدولي على توصية الخبيرة بشأن إلغاء ديون البلدان المثقلة بالديون وضرورة الشروع في الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات بريتون وودز (الفقرة ١٠٣) بالقول "إن وضع لوائح تنظيمية انتقائية تحمل في طياتها تشويهات قد يؤدي في واقع الأمر إلى تقليص تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان النامية علماً بأن تلك التدفقات جدّ ضرورية. والنهج الذي يتبعه صندوق النقد الدولي في هذا المجال يتمثل في التشجيع على تخصيص رؤوس الأموال والحد من تقلب تدفقاتها على نحو يتسم بالفعالية وذلك بتشجيع الشفافية في الأسواق المالية والإدارة الجيدة داخل المؤسسات المالية في البلدان الدائنة والبلدان المدينة على حد سواء. ويعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحزم على بلوغ الهدف الذي يتمثل في الشروع في تخفيف دين ٢٠ بلداً حتى نهاية عام ٢٠٠٠ في إطار المبادرة المعززة بشأن أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون. وبفضل هذه المبادرة، المقترنة بآليات تقليدية لتخفيف الديون، يتوقع أن تشهد البلدان المستفيدة انخفاض ديونها القائمة بنسبة الثلثين تقريباً. واستناداً إلى الإسقاطات، يتوقع أن تنخفض ديون بلدان معينة لصندوق النقد الدولي بأكثر من ملياري دولار (بقيمة دولارات الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩٩٨)، أي بنسبة النصف. وبحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، كانت ١٠ بلدان قد بدأت فعلاً تستفيد من تخفيف ديونها بمنحها خفضاً مجموعه ١٦ مليار دولار في إطار المبادرة بشأن أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون. ولعل من المفيد أن يشار في التقرير إلى أنه يتحتم وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها فيما يتعلق بالتمويل لكي يُضمن النجاح الكامل للمبادرة بشأن أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون".

٥٣- وسلّم صندوق النقد الدولي بأن الرأي المتعلق بإجراء إصلاح ديمقراطي للمؤسسات المالية والتجارية الدولية رأي صائب، وبيّن أنه شرع مؤخراً في إعادة النظر في نظام الحصص الذي تُحسب على أساسه حقوق تصويت الأعضاء (في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، علماً بأن حقوق كل دولة عضو في التصويت تحدد وفقاً

لحجم اقتصادها). وبالإضافة إلى ذلك، زاد صندوق النقد الدولي وسيستمر في الزيادة من شفافية أنشطته على النحو الذي يعزز المزيد من المساءلة والحوار مع الأفرقة والخبراء الخارجيين.

٥٤- وترغب الخبيرة في التشديد على ثلاثة تعليقات على التوصيات المتصلة بعمليات صندوق النقد الدولي:

(أ) "توصي الخبيرة بأن تعد مؤسسات بريتون وودز تقريراً سنوياً مفصلاً عن كل بلد لتقييم التأثير الاجتماعي الناجم عن سياستها، وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر المدقع. وينبغي أن تتضمن هذه التقارير القطرية في المستقبل خلاصة جامعة للاتصالات وعلاقات التعاون التي أقيمت في كل قطاع وكل وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة". وفي هذا الصدد، تجدر ملاحظة أن مؤسسات بريتون وودز، تمشياً مع روح هذه التوصية، تسيِّر فعلاً عدة آليات هدفها تقييم التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن سياستها. وعمليات الإقراض الجارية في إطار مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو تستند إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر المصممة بدافع من البلدان المعنية ذاتها. وهذه الوثائق، التي يستند إليها صندوق النقد الدولي وكذلك البنك الدولي في منح مختلف أنواع قروضهما، تُستعرض دورياً مما يتيح رصد التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن هذه العملية أن تساعد على إبراز أي تغيير يلزم إدخاله على السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تستند ورقات استراتيجيات الحد من الفقر - قدر الممكن - إلى دراسات التأثير الاجتماعي (التي ينجزها البنك الدولي). وفي معظم البلدان المنخفضة الدخل، تكون الوسائل الضرورية لجمع وتحليل البيانات المتصلة بالقطاع الاجتماعي محدودة جداً، وتقوم مؤسسات بريتون وودز مع الجهات المانحة الثنائية بتنسيق الجهود الرامية إلى زيادة مساعدتها التقنية في هذا المجال. كما أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يضعان حالياً عدداً من التقارير الأعم المتعلقة بالفقر، منها تقرير التنمية في العالم و(بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) التقرير "عالم أفضل للجميع (تموز/يوليه ٢٠٠٠)"؛

(ب) "توصي الخبيرة المستقلة "بأن يتضمن كل اتفاق مبرم مع حكومة شرطاً اجتماعياً يحدد بالتفصيل السياسات الاجتماعية التي يجب حمايتها من أي تخفيض تشهده الميزانية وهي: التعليم والصحة والرعاية الصحية الأساسية والإسكان". وأوصت الخبيرة المستقلة من جهة أخرى" بإعداد تقرير عن مضمون هذا الشرط الاجتماعي الوقائي بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، مع الحرص على حماية الجوانب التي تنفرد بها السياسات الاجتماعية للبلد المعني بالتفاوض". والسياسات التي يتوخاها صندوق النقد الدولي والقروض التي يقدمها في إطار مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو، والآلية السابقة وهي مرفق التكيف الهيكلي المعزز - مرماها أن يوفر الصندوق اعتمادات في الميزانية، تكون مستدامة، وتتيح إنفاقاً فعالا في القطاع الاجتماعي. وفي جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستفيدة من البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨٥، ارتفع نصيب الفرد من الاتفاق الصحي، (بعد خصم نسبة

التضخم)، بنسبة ٤ في المائة سنوياً وبنسبة أكثر من ٢ في المائة سنوياً فيما يتعلق بالتعليم. كما أن معدلات الالتحاق بالمدارس ارتفعت بنسبة ١ في المائة سنوياً، وكان الارتفاع أسرع في صف الإناث مما هو الحال في صف الذكور، مما يحد من الفجوة الفاصلة بين الذكور والإناث؛ وانخفض معدل وفيات الرضع بنسبة ٢ في المائة سنوياً، وارتفع سنوياً معدل التحصين بنسبة تتراوح ما بين ٧ و٩ في المائة سنوياً"؛

(ج) "ترى الخبيرة المستقلة بالإضافة إلى ذلك أن "وجود آلية للتعويض، تسمح بتمويل الإنفاق على مكافحة الفقر المدقع اعتماداً على الأحوال المتأتية من إعادة جدولة الديون يشكل جانباً ذا أولوية لدور مؤسسات بريتون وودز". والمبادرة المعززة بشأن أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون تتجاوز مجرد إعادة جدولة الديون - فهي تتيح تخفيف الديون. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار المبادرة، تكرس للحد من الفقر الموارد التي يتم الإفراج عنها بفضل تخفيف الديون. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النفقات الاجتماعية بالنسبة للبلدان العشرة التي ستستفيد من تخفيف الديون في إطار المبادرة بشأن أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون، ثلاثة أضعاف المبلغ الفعلي لخدمة الديون في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢".

٥٥- ومحتوى التعليقات، ونوعية الأهداف المتوخاة المبينة في التقرير، فضلاً عن محتوى المحادثات التي أجرتها الخبيرة في واشنطن عامة ومع السيد كوهلر خاصة، تكشف الأهمية التي يوليها المسؤولون في صندوق النقد الدولي لأهداف مكافحة الفقر المذكورة في القرار وهي: إنشاء ثقافة جديدة داخل الصندوق، والحدود الحقيقية للحوار مع المجتمع المدني، حتى وإن كان ذلك الحوار هاماً، ومسؤوليات الحكومات، وأهمية تنمية المرافق الريفية والهياكل الأساسية، ولا سيما في الزراعة، وضرورة تحقيق لا مركزية دولية بتوفير الآليات والوسائل المالية، وتكون مصحوبة بنموذج لمراقبة أوجه الإنفاق اللامركزي.

٥٦- وكانت اللقاءات التي أجرتها الخبيرة في صندوق النقد الدولي تركّز بالأساس على التعديلات المدخلة على هيكل الصندوق خلال سنتين، وهي تعديلات هامة من حيث التقدم الذي علقت الخبيرة آمالها على تحقيقه في تقريرها. ومن بين الملاحظات التي تجمعت، ترغب الخبيرة في التشديد على الملاحظات التالية:

(أ) حصلت تغيرات كثيرة فيما يتعلق بالاستقرار المالي، والتكيف الاقتصادي الكلي، ومكافحة الفقر وسهولة النمو. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، ينبغي أن تنفذ الحكومات سياساتها الخاصة وأن تطور مؤسساتها وذلك ليس في المجال الاقتصادي (ظروف السوق) فحسب وإنما في مجال إقامة العدل أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تقرر أساليب رصد ومتابعة الإنفاق في القطاع الاجتماعي وإدماج تلك الأساليب في الميزانية بطريقة تمكن صندوق النقد الدولي من المساهمة في تصور برامج اجتماعية هادفة وإعمالها؛

(ب) لا يقترح صندوق النقد الدولي "إطاراً مفاهيمياً نموذجياً". وتستند ورقات استراتيجية الحد من الفقر إلى استراتيجية المشاركة القطرية. فالبلدان هي التي تقيم أولوياتها. وأُدمجت مبادئ الأمم المتحدة في أهداف ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويتدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على صعيد التمويل لتيسير أمور منها الاتصال مع الجهات المانحة. وتشجع جميع ورقات استراتيجية الحد من الفقر اللامركزية. فإندونيسيا على سبيل المثال تمر بمرحلة لإشاعة اللامركزية بسرعة؛

(ج) وبلغ ١١ بلداً يندرج في إطار المبادرة المحسنة بشأن أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون نقطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة. وما زال يتوقع من البلدان المنسحبة من المبادرة المحسنة بشأن أقل البلدان نمواً المثقلة بالديون أن تعد ورقة لاستراتيجية الحد من الفقر، ومن هذه البلدان غانا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واليمن على سبيل الذكر لا الحصر؛

(د) إن التقدم المحرز في وضع المؤشرات بطيء جداً. غير أنه ثمة اتفاق على استخدام مؤشرات مؤقتة. وُضع ٢٤ مؤشراً عاماً بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والجهات المانحة، وهي تساعد على تقييم المؤشرات العالمية. وثمة مؤشرات أخرى ولكنها تخص بلداناً محددة.

٥٧- وفيما يلي القضايا الرئيسية التي أثيرت مع شعبة وضع واستعراض السياسات العامة في صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بفعالية السياسة العامة التي يتبعها الصندوق للحد من الفقر.

(أ) قدمت خطة توضح تفاصيل مختلف الخطوات في إجراء تصميم ورقة استراتيجية الحد من الفقر والدور المحدد الذي ينهض به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: وفي الحالات النادرة التي لا يوجد فيها برنامج أو موظفون تابعون للبنك، يقوم الصندوق بتوسيع نطاق شروطه؛

(ب) إن مشكلة تقييم أثر حقوق الإنسان، ولا سيما التدابير المناسبة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشكلة ما زالت مطروحة وتحتاج أن يتصدى لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وأشير أيضاً إلى مشكلة اعتماد الدول تشريعات جديدة تنسجم مع الأهداف المتوخاة في ميزانيتها.

٥٨- وأنشأ صندوق النقد الدولي وحدة تقوم بتحليل تأثيره في الفقر. وبدأت الوحدة تعمل في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩. وولاية الوحدة (المتألفة من شخصين) هي العمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتركز المنهجية على عدد قليل من البلدان وهي: أوغندا وبوركينا فاصو، ومالي، وموزامبيق. وجو العمل السائد بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جيد. ومرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو وورقات استراتيجية الحد من الفقر (خطة مكافحة الفقر) منهجيتان متميزتان. غير انهما يفتقران، في أحيان كثيرة، إلى المشاركة أو المتابعة بالقدر الكافي أو

إلى البيانات الإحصائية الكافية. وورقات استراتيجية الحد من الفقر هي في الواقع ورقات حكومية، وتقدم الوحدة اقتراحات وترصد الأنشطة الجارية من حيث قيم الاقتصاد الكلي.

٥٩- ويتحقق صندوق النقد الدولي من تماسك الورقات، ويرصد نظام الميزانية، ثم يتخذ قراراً بشأن مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو. ومن وجهة نظر الاقتصاد الكلي، يتبع مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو نفس النهج الذي تتبعه ورقات استراتيجية الحد من الفقر. والمشروطية الهيكلية تندرج في واقع الأمر في دائرة اختصاص البنك الدولي. ويندرج الهيكل الكلي في دائرة اختصاص صندوق النقد الدولي (الخصخصة على سبيل المثال). ودور الضرائب هام جداً. وكفاءة الإنفاق تقع في دائرة اختصاص صندوق النقد الدولي، غير أن دور الإدارة العامة هو من اختصاص البنك الدولي.

٦٠- ويبدي البنك الدولي اهتماماً متزايداً بإعمال حقوق الإنسان وصلة ذلك الإعمال بأنشطة البنك الدولي. وذكّرت الخبيرة بأن مرصد حقوق الإنسان أثنى على أول إشارة صريحة إلى حقوق الإنسان في إحدى وثائق البنك الدولي (الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المعقود في براغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، فأعربت الخبيرة عن اهتمامها بشبكة الحد من الفقر والتدبير الاقتصادي المنشأة داخل البنك الدولي. وتتيح الشبكة الدعم للحكومات من أجل وضع الاستراتيجيات الخاصة بقطاع معين والإقراض المستند إلى السياسات العامة.

٦١- وشبكة الحد من الفقر والتدبير الاقتصادي التابعة للبنك الدولي تشتمل على خمسة أفرقة مواضيعية محددة بشأن الفقر وهي: (أ) الإعلام بشأن استراتيجيات رصد وتحليل الفقر؛ (٢) الفقر واللامساواة؛ (٣) تقييم تأثير الفقر؛ (٤) الفقر وشبكات الأمان؛ (٥) الفقر ورأس المال البشري. ومن المفروض أن تمكِّن الشبكة البنك الدولي من تعزيز معارفه في هذه المجالات وتلافي الازدواجية.

٦٢- وشُدِّد خلال المحادثات التي أجرتها الخبيرة في البنك الدولي على الدور الرئيسي الذي تلعبه أوسع مشاركة ممكنة في البلد في صياغة ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومشاركة جميع الجهات المعنية في صياغة ورقات استراتيجية الحد من الفقر مساهمة هامة جداً. ففي بوليفيا على سبيل المثال، انطوى الحوار الوطني على مجازفة سياسية حقيقية. فقد استُبعد السكان الأصليون لمدة طويلة من المشاورات العامة. وكانت الجهود الأولى الرامية إلى إقرار الديمقراطية جهودا سطحية. غير أن عملية الحوار الوطني الجديدة التي أوجدتها ورقات استراتيجية الحد من الفقر أتاحت سبلاً جديدة. وتعطي الجهود التي تبذلها بوليفيا لتطوير استراتيجية لا مركزية لتوزيع النمو صورة إيجابية نسبية لديمقراطية ناشئة في البلد. وأنشأت وزارة التخطيط صندوقاً اجتماعياً لعمال المناجم العاطلين عن العمل. وتُنشر محلياً الميزانية المخصصة لكل مجال، مما يتيح للجمهور سبيل تتبعها. غير أنه لا يوجد أي نظام رصد رسمي بحد ذاته.

٦٣- وحاولت الخبيرة المستقلة فهم الطريقة التي يمكن بها للفقراء أن يشاركوا في الاستشارات الرامية إلى وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٦٤- وينبغي وضع عملية تشاورية محكمة. وينبغي أن يُميّز في هذه العملية بين المشاركة الجماهيرية والمساءلة الحكومية. فلدى تحديد أولويات الإنفاق الصحي على سبيل المثال، ينبغي أن تشدد السياسة الصحية العامة أساساً على خدمات الصحة الوقائية لكل فرد. وينبغي تحديد ميزانيات القطاعات الأخرى وفقاً لمنحنى الدخل. كما أن السياسات الصحية العامة تعتمد على توافر الموارد الضريبية وتوزيع الإنفاق العمومي.

٦٥- وهناك مؤسسة مالية إقليمية أدمجت مفهوم حقوق الإنسان في ميثاقها (شرط محدد) وهذه المؤسسة هي المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وتكتسي دراسة الإطار المرجعي لإعمال هذا الشرط أهمية كبيرة بالنسبة لهذا التقرير.

٦٦- والسؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة ما إذا كانت المؤسسات المالية الدولية عليها واجب اليقظة الذي يُلزمها باستباق التأثيرات السلبية الناجمة عن قراراتها في حالة حقوق الإنسان في البلدان المقترضة. وفي هذا الصدد، تشدد الخبيرة على الصلة بين هذا الواجب والدور الحاسم الذي ينهض به صندوق النقد الدولي فيما يتعلق باتجاهات الفقر في بلد دُرست حالته وهو بيلاروس (انظر الفصل الخامس، الفقرة ٩٥).

٦٧- وستواصل الخبيرة دراسة التفاعل بين هيئات حقوق الإنسان ومؤسسات بريتون وودز، مثلما فعلت في دراستها الأولى، نظراً إلى أن هذا التفاعل يشكل بوضوح تطوراً ذا أهمية قصوى يقيم الدليل على الأهمية التي يوليها صندوق النقد الدولي ذاته للمسألة.

٦٨- وستتعمق الخبيرة في الرأي القانوني الذي مفاده أن "وضع المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالقواعد التي تضمن حقوق الأفراد لا يمكن أن يُنظر إليه من منظور النظام القانوني لتلك المؤسسات حصراً، وهي مؤسسات تنظر إلى هذه القواعد بتحيز مثير للجدل (على أساس أن احترام حقوق الإنسان هو اعتبار سياسي). والقانون الدولي العام بصرف النظر عن الإطار القانوني الأساسي، يسري بشكل "أفقي" على الأنشطة التي تقوم بها تلك المؤسسات في إطار دوائر اختصاصها النظامية. وهذه المؤسسات تخضع بوجه خاص لواجب ممارسة اليقظة، مما يعني أن عليها أن تكفل عدم انتهاك الأنشطة التي تنفذ تحت إشرافها لحقوق أشخاص آخرين في القانون الدولي، بمن فيهم الأفراد. ويجب على تلك المؤسسات بالتالي أن تشجع في برامجها وسياساتها العامة الدول الأعضاء على أن يكون منح القروض مشروطاً بغياب أي مساس بأي من الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين، وهي حقوق تعهدت الدول المقترضة باحترامها دولياً"[٢].

خامساً - منح الأولوية في التعبير لأفقر الناس

٦٩- تشمل ولاية الخبيرة المستقلة مشاورة أفقر الناس ومجتمعاتهم المحلية.

٧٠- وتنطوي مشاورة أفقر الناس ومجتمعاتهم المحلية على إنشاء تحالف عالمي لمكافحة الفقر المدقع يجمع في إطار سياسي متماسك بين وكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية. وتشير الخبيرة المستقلة إلى تعبئة المؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان (الفقرة ٨٩ من الوثيقة E/CN.4/2000/52)، والسلطات الإقليمية والمحلية (المرجع نفسه، الفقرة ٩٠)، والدول (المرجع نفسه، الفقرة ٩٣)، والعمال الاجتماعيين (المرجع نفسه، الفقرة ١١١) وبصورة أعم، الموظفين الذين لهم صلات دائمة مع أفقر الناس، مثل أفراد الشرطة (المرجع نفسه، الفقرة ١١٠) والقضاة (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٧).

٧١- وتعبئة القوى شرط لا بد منه لنجاح التحالف. ومثلما لاحظت الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، أُحرز تقدم نحو تحقيق انسجام جهود مختلف مؤسسات المجتمع الدولي (المرجع نفسه، الفقرة ٨٥). غير أن هذه الجهود لن تحقق سوى جانب من أهدافها إن لم تكن التعبئة أوسع نطاقاً وإذا لم تشمل جميع المواطنين بدون استثناء: أي من يعيشون في فقر مدقع ويكافحون هذه الظروف، ومن يوجدون قريباً من أفقر الناس بسبب أنشطتهم المهنية أو الخيرية، ومن لا يتعاملون مع الفقراء أو قلّما يتعاملون معهم. ويجب على جميع هذه الجهات أن تشكل داخل التحالف رأياً عاماً عالمياً يطالب باحترام كرامة جميع الناس. ووسائل بلوغ هذا الهدف متعددة. فيمكن للهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان أن تكرس لمسألة الفقر المدقع من الوقت والموارد ما تكرسه لمكافحة العنصرية أو التمييز ضد المرأة.

٧٢- التشاور يمر عبر التدريب: إن استشارة أفقر الناس ومجتمعاتهم المحلية تستوجب أن يكون الناس قادرين على تنفيذ سياسات الإصغاء، والتحليل والعمل للوفاء باحتياجات الفقراء. والتدريب لا بد منه بالتالي. وتضع الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع هذه المسألة في صلب عملها.

٧٣- وبرامج التدريب للتعرف على ظروف أفقر الناس ينبغي أن تكون على الدوام جزءاً من برامج تدريب جميع المهن التي تنطوي على الاتصال بالناس الذي يواجهون صعوبات: فأفراد الشرطة، أو القضاة أو موظفو السجون (المرجع نفسه، الفقرات من ١٠٧ إلى ١١٠) والعمال الاجتماعيون (الفقرة ١١١ وما يليها) ليسوا الوحيدين بل هناك كذلك المهن الطبية وشبه الطبية، ومهن التدريس والتدريب المهني، وموظفو الخدمة العمومية، ولا سيما المكلفون منهم باستقبال الناس. وينبغي أن يتاح هذا التدريب لمجموع السكان. وينبغي أن يبدأ التدريب في إطار البرامج الدراسية على مستوى المدرسة الابتدائية أو حتى قبلها. وينبغي أن يدرج التدريب أيضاً في أنشطة الجمعيات والحركات المعنية بالطفل والشاب. ومن واجب كل مواطن، أياً كانت خلفيته، أن يكون على إطلاع

على ظروف عيش أفقر الناس وتطلعاتهم لكي يتمكن من مخاطبتهم. بدون ذلك لا يمكن أن تقوم شراكة. وسنحتفظ بمواقفنا الاستعلائية في أفضل الحالات، نتبنّى مواقف شبيهة بالعنصرية وكره الأجانب، في أسوئها.

٧٤- ويمكن أيضاً الاشتراك في هذا المشروع باتخاذ مبادرات تمكِّن الشبان والبالغين من تكريس أنفسهم لمشاريع عمل في مناطق الفقر المدقع، من خلال المنظمات غير الحكومية القائمة: من أجل التعرُّف على أولئك السكان، والعيش والعمل معهم؛ والاشتراك معهم في وضع تصور جديد للنشاط البشري. وينبغي أن تيسِّر الإدارات والشركات العمومية هذا الالتزام التطوعي من جانب العمال الراغبين في تكريس أوقاتهم لمكافحة الفقر.

٧٥- إن تعبير أفقر فئات المجتمع عن رأيها لا يمكن أن يتحقق بدون استثمار إنساني ذي شأن: فلا بد من أن يكون هناك أشخاص مدربون قادرون على صيانة هذه العلاقات في كل دولة عضو وينبغي أن يكون الاستثمار البشري كذلك استثماراً مستداماً وأن يكون قادراً على التحرك على المستوى الدولي. وتؤكد الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع أنه بدون هذا الاستثمار البشري المستدام لفائدة أفقر الفئات، فلا القروض البالغة الصغر (المرجع نفسه، الفقرة ٩٧) ولا سياسات الإدماج وبرامج الحصول على عمل (الفقرة ٩٩) ولا التدابير المتوخاة لتمكين أفقر الفئات من الذهاب إلى المسرح أو إلى دور السينما (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٦) ستكون متاحة لهم. والخبيرة المستقلة تؤكد على ذلك (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٩) عندما تتعرض للأقليات الإثنية: "فالمشكلة الأساسية تكمن بالأساس في التعرف على هؤلاء الأشخاص والاهتداء إلى طريقة للوصول إليهم ومخاطبتهم في شأن حقوقهم".

٧٦- وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد على أهمية الدوام. فالمشاريع تنقطع أو تفشل في تحقيق أهدافها بسبب الافتقار إلى الاستثمار البشري.

٧٧- ومن الصعوبات التي تواجه ما يتمثل في حرية تنقل الأشخاص الذين يرغبون في تكريس جهودهم لمشاريع مكافحة الفقر في العالم وإقامة هؤلاء الأشخاص بصورة دائمة أو مؤقتة. فهؤلاء المتطوعون يحصلون في الأجل الطويل بصعوبة كبيرة على تأشيرات ورخص الإقامة اللازمة سواء للبقاء بصورة دائمة في بلد أو للسفر إلى مكان آخر من أجل التدريب. فرفض التأشيرة والمصاعب الإدارية تتضاعف باستمرار سواء تعلق الأمر بتبادلات بين الشمال والجنوب أو بين الجنوب والشمال وحتى بين الشمال والشمال. وينبغي استغلال الفرصة التي تتيحها السنة الدولية للمتطوعين من أجل تناول هذه المسألة والبحث عن حلول لتمكين المتطوعين (في الأجل الطويل) في سبيل مكافحة الفقر من الحصول على وضع يسمح لهم من أن يتفرغوا بصورة كلية لعملهم دون أن يكونوا على الدوام في حيرة من أمر وضعهم الإداري.

٧٨- والأولوية التي نمنحها لتعبير أفقر الفئات عن رأيهم لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تحجب حقيقة الطابع الهيكلي للفقر والحصول على الملكية وعلى القروض والآليات الضريبية المكرسة لإعادة توزيع الثروة والحصول على المياه. ويمكن أن يكون النمو الاقتصادي شرطاً لازماً ولكنه ليس كافياً للحد من الفقر. فالعوامل الهيكلية للفقر متعددة وهي مفصلة في التقرير السابق (E/CN.4/2000/52).

٧٩- وهذه العلاقات الهيكلية تُبقي عليها في الكثير من الأحيان مؤسسات. والسلوك الذي تسلكه هذه المؤسسات سواء على صعيد أصغرها (الطبقة الاجتماعية) أو على الصعيد الدولي (مؤسسات بريتون وودز) يمكن أن تكون لها أهمية حاسمة (انظر الفصل الرابع).

٨٠- كما أن العلاقات ما بين الثقافة والفقر تشكل جزءاً لا يتجزأ من التحليل الذي تجريه الخبيرة في تقريرها المقبل. وفي هذا الصدد يجدر الاستشهاد بما أوردته المنظمة غير الحكومية (اليسوعيون العاملون من أجل تخفيف الدين والتنمية) حيث تقول:

"والجانب الثقافي الذي غالباً ما يُتجاهل هو بالتالي ذو أهمية حاسمة بالنسبة للنقاش المتعلق بالفقر ... وعندما نتعمق في تحليلنا نلقي أن العلاقة بين الثقافة والفقر أعمق مما يبدو لأول وهلة. واللامساواة المتزايدة وبالتالي العجز عن التحرر من الفقر هو ظاهرة ثقافية من حيث إن "الفقراء" بالمفهوم الليبرالي الجديد و"المهمشون" ليس لهم وجود ذو معنى في الخطاب السائد أو في الثقافة السائدة. فالفقراء اليوم هم أناس لا معنى لهم ولا صوت لهم وهم ينتمون إلى الجماعات التي تعيش على المعنى الذي يعطيه الغير لهم (فئة ثانوية). ومن هذا المنظور يمكننا القول إنه لا يسمح للفقراء بالوجود الثقافي. وبعبارة أخرى الفقراء "فاشلون" وهم إفرازات غير مرغوب فيها ويجب التخلص منها. واستناداً إلى هذه "الثقافة الجديدة" فإن ذلك يستتبع أن عالم المعاني الخاصة بهم وأشكال معارفهم التقليدية وأشكالهم القديمة في الحكم وفي كسب القوت وأشكالهم المجتمعية لتقاسم الثروة ليس لها أي اعتبار. ولا يسع المجال إلا لثقافة واحدة هي ثقافة النجاح والرفاه التي يشجع عليها النظام السوقي في كافة أرجاء العالم.

"وحلول مشكلة الفقر يجب أن تأتي من الأسفل وتدعمها السياسات الملائمة والمؤسسات من الأعلى. وواضح أن أهم سبب هو الجانب الثقافي للفقر. وتحرير الفقراء من الفقر له بعد ثقافي مهم. فهو، أولاً، التزام عام وبيان يؤكد على حقهم في أن تكون لهم أهميتهم وأن يكون لهم صوتهم وأن يقرروا مستقبلهم. وثانياً، "تمكين الفقراء" وثيق الصلة بالاعتراف بمعارفهم ونظامهم القيمي. فالثقافات لا تتصف بالمثالية ولا هي عصية على التعديل ولكن دينامية التغيير الثقافي والجدلية المتعلقة بها يجب أن تحددهما الجهات المتأثرة".

٨١- وتؤكد الخبيرة أيضاً على التفاوت المتنامي في مجال الثقافة بين من يتاح لهم الوصول إلى الدوائر المعرفية (الشركات، الحكومة) ومن يستعصي عليهم ذلك الوصول. فهناك حواجز لا يمكن تخطيها قائمة وتتجاوز بكثير مجرد معيار مستوى العيش (يتناول ريكاردو بتريلا هذا الموضوع في مقاله)[٣].

٨٢- وعلى الصعيد الدولي هناك عناصر متنوعة لثقافات جديدة أو ثقافات مضادة تظهر بالتدريج غالباً ما ترتبط بعملية مكافحة الفقر. ويمكن لنا حتى الكلام عن تنوع في التعبير بطرق شتى غير ظاهرة مناهضة لثقافة "الثروة". وتجدر ملاحظة أن الثقافة الناشئة هي، على النقيض من الثقافة الأحادية الفكرة، ثقافة متباينة ومتعددة ومنظمة اليسوعيين تأتي على ذكر أهمها وهي:

"الحركة المعنية بالدين التي تشارك منظمة اليسوعيين في العمل معها والحركات الإيكولوجية وحركات تحرير المرأة والسكان الأصليين (ومنها بالدرجة الأولى شياباس وياركهاند التي تحتفل بكيانها الجديد كولاية في الهند) وظهور منتديات متنوعة وشبكات من العمل المدني التي قررت أن يكون لها موقف في كولونيا وسياتل وفيلادلفيا وكوالالمبور أو الآن في براغ. هذه المجموعات تساعد على تخطي حدود الثقافة المهيمنة والنموذج السياسي والاقتصادي. فهناك قيم جديدة آخذة في البروز وتجد صدى لها على مستوى السياسات العامة كما يشهد بذلك التفكير الجديد الذي تكشف عنه سياسات استراتيجية الحد من الفقر وتقرير التنمية الأخير الصادر عن البنك الدولي".

٨٣- وترى الخبيرة أن من الأهمية بمكان التحقق من أن الفقراء عارفون بحقوقهم وأنهم يمارسون هذه الحقوق ممارسة فعلية. ولعل دراسة هذا الموضوع تسمح بالتحقق مما إذا كانت بعض التشريعات تيسر للفقراء سبيل الوصول إلى الدوائر القضائية. وترى الخبيرة أيضاً أن من المهم أيضاً الوقوف على الحالات التي أمكن فيها للمعدمين أن يطالبوا بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمام الدوائر المختصة على الصعيد الوطني (المحاكم الدستورية وغيرها من المحاكم) وعلى الصعيد الإقليمي (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان) وعلى الصعيد الدولي (التكهن بعواقب اعتماد بروتوكول ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

٨٤- هناك منشورات عديدة تتناول مسألة تعبير أفقر الفئات عن آرائها. وقد كرست منظمات غير حكومية عديدة عملها لهذا الموضوع ومنها الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع (الوصول إلى أفقر الفئات) والمنظمة المشتركة بين الأقطار العربية (حسن التصرف على طريقة الأنثى - تونس) وقد نشرت المنظمة الدولية للتنمية الزراعية دليلا يتعلق بمشاركة الفقراء في مشاريعها محددة منهجية للتشاور مع السكان الريفيين فيما يتعلق بتخطيط وتصور المشاريع ودور المجتمعات المحلية وضرورة تعزيز الأواصر المجتمعية المحلية فضلاً عن تنظيم آليات الاعتراف الرسمي بأهمية إجراءات مشاركة السكان الفقراء.

٨٥- وأخيراً فإن البنك الدولي قام مؤخراً، من خلال النشرة أصوات الفقراء - هل هناك من يسمعنا؟ بنشر تحليل شمل أكثر من ٦٠ ٠٠٠ فقير على مستوى القارات كلها يهدف إلى تحديد الكوابح التي تمنع تعبير هؤلاء الفقراء عن رأيهم والتوجهات المفيدة لتحليل احتياجاتهم. وهذا التحليل يظل حتى الآن لا نظير له. وتؤكد المقررة الخاصة على مدى الأهمية التي يتسم بها تحليل أوضاع الفقراء الذين يعيشون في بلدان تمر بمرحلة اقتصادية ولا سيما أوضاع الأطفال وقد تمكنت من التعمق في حالة كهذه في بيلاروس.

٨٦- وإمكانية تعبير الفقراء عن رأيهم يمكن أن تتحقق بصدد مواضيع محددة يجدر التعمق فيها. ومن هذه المواضيع تدبير الوسط المعيشي ولا سيما في المدن الكبرى (مكسيكو). كيف يُستشار السكان الفقراء والأميون؟ يمكن في هذا الصدد إجراء مقارنة مفيدة بين دراسة محددة لأساليب تعبير الفقراء عن آرائهم استخدمت في مجال التهيئة العمرانية في أوروبا والأساليب المستخدمة في المدن الكبرى في أمريكا اللاتينية: مكانة المرأة والأطفال في خيارات التهيئة العمرانية، الاحتياجات الأساسية للسكان الفقراء، أدوات الحوار مع المؤسسات وما هي السبل المخصصة لممارسات المشاركة (هل هي كافية وما هي إجراءات المتابعة؟).

٨٧- وسوف تقوم الخبيرة الخاصة بتعميق دور اللامركزية المحلية بوصف ذلك أسلوباً من أساليب مشاركة السكان الفقراء والتعبير عن آرائهم. وستقوم، من وجهة النظر هذه، بتعميق التطور الذي حدث في بعض البلدان وبخاصة في بنن. واللامركزية لا يمكن أن تتحقق من الأعلى نحو الأسفل إذا أُريد لها النجاح. فلكي تنجح اللامركزية لا بد من أن يكون التخاطب بين الفئات السكانية متيسراً ومن ثم من الضرورة بمكان استخدام النظام الذي تمارسه بالفعل الفئات الفقيرة في سبيل التخاطب. وفي بنن على سبيل المثال قليلون هم الذين يعرفون المحافظ ولكن المرأة المسؤولة عن توزيع المياه يعرفها الجميع.

٨٨- ويلزم كذلك تحديد دور المؤسسات التي تخضع للامركزية في مجال التخاطب مع السكان. ويلزم أن تُمنح ولاية خاصة في هذا السياق. وإن الأهمية التي تتسم بها رقابة وشفافية الحكومات المحلية أساسية بهذا المنظار وسوف يتناولها التقرير. وتذكِّر الخبيرة بالأهمية الكبيرة لتحالف المدن في سبيل مكافحة الفقر الذي شرع في تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاقتراح البالغ الفائدة المتعلق بالصندوق الدولي للتضامن الذي بادرت بتقديمه مدينة جنيف في هذا الإطار.

٨٩- وتعبير الفئات الفقيرة عن رأيها يذكِّر بالضرورة التي يحتمها تعبير النساء الفقيرات عن رأيهن. وهذه الإشكالية في حد ذاتها ستُتناول في التقرير من وجهة نظر حق المرأة في الميراث وحصولها على الملكية (الجماعة الدولية لقانون حقوق الإنسان) والاستجابة إلى احتياجاتها في الإجراءات المتعلقة بالمشاركة وبوجه خاص الإجراءات المتعلقة بالريف، لا سيما في أكثر الجهات تخلفاً. وتود الخبيرة الخاصة التذكير على سبيل المثال بأهمية الحصول على الماء والاستثمار في البنى الأساسية الذي هو أمر أساسي بالنسبة للنساء الريفيات. وقد أثبتت تجارب

عديدة أن حفر الآبار في بعض المناطق الريفية الأفريقية ولأن هذه الآبار تساعد على الزيادة في الوقت المتاح للمرأة يُنظر إليه كعمل سلبي بالنسبة لسلطة الرجل ولهذا يعمد الذكور في المجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر المدقع إلى بث السموم في هذه الآبار أو جعلها غير صالحة للاستغلال. والعلاقات بين الرجال والنساء تتسم بالعنف الشديد في المجتمعات المحلية الفقيرة كما في المجتمعات المتوسطة.

٩٠- وقد عكفت الخبيرة المستقلة، في المرحلة التمهيدية من تقريرها، على دراسة الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر في الجزائر وهو البلد الذي تناوله تقريرها الأخير والذي آثرت فيه أن تحل مسألة الفقر المدقع محلاً أولوياً.

٩١- ثم إن الجزائر قامت، لأول مرة، بعقد مؤتمر وطني لمكافحة الفقر (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠). واستنتاجات المؤتمر الوطني الجزائري تشتمل على الاتجاهات الكبرى للتعبير اللازم عن الرأي من جانب الفقراء وهي:

(أ) تطوير الزراعة وصيد الأسماك وهما عنصران أساسيان؛

(ب) العمل على تحقيق الإنصاف في معرض توفير العلاج الصحي؛

(ج) ضمان التدريب المهني والعمالة؛

(د) تعيين أفقر الفئات التي لها حق في السكن؛

(هـ) إدماج أفقر فئات السكان في نظام الضمان الاجتماعي؛

(و) ونجاح الإصلاحات متوقف على توفر درجة عالية من الشفافية فيما تضطلع به الدولة.

٩٢- وعليه تشهد الجزائر تطوراً إيجابياً فيما تقوم به من مكافحة للفقر. ويجدر تشجيع إعادة تجهيزها بالمعدات الاستراتيجية وتقوم وزارة المالية بوضع ميزانية اجتماعية حقيقية متسمة بالشفافية. وقد شهدت المدن الجزائرية تنامي عدد السكان منذ خمس سنوات وقد تسمح مخصصات الميزانية النفطية بإعادة بناء شبكة المدارس بشكل سريع. وقد أُعجبت الخبيرة بالتجارب المتمثلة في انتشار الإنترنت لدى الشبان ولدى الخلايا الوسيطة.

٩٣- ولا يمكن للخبيرة، في إطار ولايتها، أن تبحث أوضاع التعبير عن الرأي من جانب الفقراء في حالة النزاعات ولا سيما النزاعات التي تمزق الجماعات الإثنية. ولكن يبدو لها أن الإشارة إلى هذه النزاعات أمر مهم في هذا التقرير المرحلي لأنها تتسبب في خلق حالة من اليأس العميق. وقد واجهت الخبيرة حالة متطرفة تكشف عن الفقر المدقع للسكان المسلمين في سريبرينتشا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. فالعزلة والكراهية يشكلان وضعاً لا

يطاق. وعلى هذا النحو يعيش شيخ مسن رفقة زوجته، (٨٧ و٨٢ عاماً) وهما مسلمان، في كنف الخوف على مترلهما البالغ ارتفاعه مترين وعرضه متر ونصف والذي أُعيد بناؤه بمساعدة من قوات التحالف الصربي على ربوة هُدم كل ما كان قائماً حولها و لم يُسمح فيها إلا للسكان الصرب عندما استقر فيها الصرب من جديد.

٩٤- وسوف تقوم الخبيرة مع ذلك، بالتعاون مع الوكالة الوطنية، بتعميق حقوق الإنسان للبوسنة والهرسك حين تحطم سقف يبلغ طوله مترين وعرضه متراً ونصف المتر أُعيد بناؤه بفضل معونة من "سفور"، على ربوة أين كانت كل معالم الحياة مهدمة و لم يكن فيها سوى القطاعات الصربية من السكان.

٩٤- وسوف تقوم الخبيرة مع ذلك، بمساعدة من المؤسسة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك بتعميق العمل الذي قامت به فيما يخص الفقر المدقع للسكان المحرومين من التمتع بحقوق الإنسان.

٩٥- وتأمل الخبيرة الخاصة في تعميق دراسة حالة الفقر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهي تفكر في هذا الصدد، في زيارة روسيا ويمكنها في هذه المرحلة أن تبدي بعض الملاحظات فيما يتعلق ببيلاروس وهو بلد هشّ الأوضاع يمكن أن يتزايد فيه الفقر حسب توقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إذا ما التزم صندوق النقد الدولي جانب التصلب (انظر الفصل الرابع). ففي هذا البلد الذي تؤدي فيه الوزارات مهامها والموظفون يؤدون وظائفهم باسم الدولة والمجتمع المدني ينشط بصورة ملحوظة (أكثر من ٩٠٠ ٢ منظمة خاصة) قامت المقررة الخاصة بإجراء مقابلات مع العديد من القطاعات السكانية الفقيرة في مآوي اليتامى وفي المستشفيات القريبة من منطقة تشرنوبيل. وتستعد بيلاروس لإعادة النظر في صكوكها التشريعية المكرسة لمكافحة الفقر والبطالة والمعونة الاجتماعية. وتقوم دوائر الحكومة بزيارة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع.

٩٦- وتشهد بيلاروس تياراً قوياً من هجرة الفقراء القادمين من آسيا. وهي هجرات تضم العديد من الجنسيات لأشخاص يمرون مروراً عابراً غير شرعي. ويفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن فئات السكان من المستضعفين في بيلاروس تضم ما يلي:

(أ) أصحاب المعاشات: ولهم مستوى معيشي جد متدن. وقد سُجلت بعض حالات الجوع فيما يخص هذه الفئة إلى جانب الانهيار العصبي وتعاطي المشروبات الكحولية؛

(ب) الأسر المتصدعة والأطفال الذين يوضعون في دور الأيتام لأن أسرهم أو أمهاتهم الوحيدات أو المومسات تعاني من الفقر الشديد؛

(ج) الإثنيات: بالرغم من أن بيلاروس بلد متسامح في هذا المجال إلا أنه يواجه اليوم أهم موجة من موجات المهاجرين منذ قرون. (فالأبخاز الذين يفدون بدون وثائق رسمية ولا يتكلمون اللغة والطلبة الذين هم

أصيلوا أوزبكستان وطاجيكستان وغيرهم من الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقاً والذين كانوا فيما مضى يواصلون دراساتهم في روسيا يحاولون الوصول إلى الغرب)؛

(د) والغجر: قليلون هم الذين يعنون بشؤون الغجر. فأسر هؤلاء تصل في بعض الأحيان من طاجيكستان والنساء يتعاطين التسول في حين يعمل الأزواج في الأسواق وفي الشتاء عادة ما يفتقرون إلى الملابس اللازمة.

(هـ) والبغاء الذي هو في تزايد متصاعد.

٩٧- ويفيد تقرير البنك الدولي (أصوات الفقراء) أن عدداً كبيرا من الأطفال في هذا النوع من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تسلمهم أمهاتهم أو أسرهم إلى مؤسسات ترعاها الدولة بغية تمكينهم من الحصول على ما يسد رمقهم وعلى سكن يضمن لهم كرامتهم. ودور الأيتام من هذا النوع مصونة في بيلاروس ولا تحظى بكثير من المعونة ولكن تتلقى ما يكفي منها. ويصدق الشيء نفسه على المعونة التي تقدم إلى المعوقين.

٩٨- وهناك مؤشرات تدل مع ذلك على وجود فقر مستتر ومنتشر: من هذه المؤشرات التسول في الشوارع بما في ذلك تسول الأطفال والدعارة التي تتخذ أبعاداً كبيرة وهناك نقص في الأدوية في مستشفيات الأطفال وكثيرون هم الأطفال الذين يودعون في دور خاصة بسبب تقصير الآباء، من جراء تعاطي هؤلاء للكحول أو بسبب إجرام الأحداث. والغجر يتسولون في الطرق وهم لا يملكون مقومات العيش.

٩٩- وقد وضعت الخبيرة استبياناً يتعلق بالمقابلات التي أجرتها مع أفقر فئات السكان تستهدف الوقوف على عناصر الفقر واحترام حقوق الإنسان وتعريف هؤلاء بحقوقهم وبصورة أخص الاتصالات التي يجرونها مع غيرهم من الفقراء ومع الشرطة والعدالة وغير ذلك من المؤسسات ومع البلدية والخدمات الاجتماعية. وفي كل بعثة تقوم بها الخبيرة الخاصة تحدد عملية التعبير عن الرأي وتحاول تحديد سبيل ما يجدر إدخاله من تحسينات حتى يكون ذلك فعالاً (انظر المرفق الرابع).

سادساً- الاستنتاجات

١٠٠- لا ترغب الخبيرة في هذه المرحلة من التقرير تقديم استنتاجات بشأن الخطوط الأساسية للقرار ١٢/٢٠٠٠. وتأمل في أن تسمح الاستبيانات الموجهة إلى الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بإنجاز عمل دقيق اعتباراً من مطلع عام ٢٠٠١، وتعرب عن شكرها للدول الأعضاء لما أبدته من تعاون.

١٠١- وسيتم تكييف المنهجية المتبعة لاستفتاء رأي أشد فئات الناس فقراً وفقاً لأوضاع الدول الأعضاء والمقومات الهيكلية أو الإثنية التي تميز الفقراء ومجتمعاتهم. وستسمح هذه المنهجية بتقديم توصيات بشأن كيفية عرض احتياجات المجتمعات الفقيرة وتعيين الإجراءات التي ينبغي اتباعها لتقييم تنفيذ طلباتها تنفيذاً فعالاً.

١٠٢- وستواصل الخبيرة حوارها التفاعلي مع صندوق النقد الدولي (انظر الفصل الرابع) ومع البنك الدولي بشأن كيفية إدراج مسألة مراعاة حقوق الإنسان في خططهما الموضوعة للحد من الفقر (ورقات استراتيجية الحد من الفقر ومرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو).

١٠٣- ولقد تم التركيز على أهمية التحالف العالمي لمكافحة الفقر تركيزاً كبيراً. وتستوجب التعبئة بذل جهود معززة وتوفير تدريب واسع النطاق، ولكنها تتطلب في بعض الأحيان، أيضاً، تعبئة خارجية ملموسة للرأي العام إجمالاً. وتذكِّر الخبيرة بأهمية يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر. ويتوقع أن تشكل التوصيات المقدمة من الخبيرة المستقلة زخماً قوياً لأنشطة هذا اليوم العالمي باسترعاء الانتباه إلى الصلة الدائمة الموجودة بين الفقر المدقع وكافة حقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة.

١٠٤- وفي الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي، باسم الواقعية، بتحديد أهداف لنفسه من قبيل الحد "بنسبة النصف" من الفقر والبطالة والأمية، يجب التذكير بإصرار بأن الهدف الوحيد المقبول في ميدان حقوق الإنسان هو الشمول: أي كافة حقوق الإنسان للجميع.

١٠٥- وتنقسم الاستراتيجية المقترحة في التقرير إلى أربع مراحل وهي تهدف إلى: (أ) تعريف الفقراء أنفسهم بما لهم من حقوق الإنسان؛ و(ب) والتدريب على مكافحة الفقر؛ و(ج) واستغلال الطاقات التنظيمية المتوافرة ولخوض معركة حقيقية للقضاء على الفقر؛ و(د) التعبئة الضرورية (التحالف العالمي لمكافحة الفقر).

الحواشي

(١) الجوانب الرئيسية للبرامج المدعومة في مرفق الحد من الفقر وتعزيز النمو (آب/أغسطس ٢٠٠٠)؛ المبادرة بشأن البلدان النامية المثقلة بالديون وورقات استراتيجية الحد من الفقر (آب/أغسطس ٢٠٠٠)؛ ورقات استراتيجية الحد من الفقر - التقدم المحرز والتنفيذ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)؛ المبادرة المحسنة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون - استعراض التنفيذ (آب/أغسطس ٢٠٠٠)؛ البيان المشترك الصادر عن السيد كوهلر والسيد وولفنسوهن "صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي: شراكة أفضل من أجل نمو مستديم والحد من الفقر" (٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠). الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي، المجلد رقم ٢٩:٦ (٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠)، المجلد رقم ٢٩:١٠ (٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠)، المجلد رقم ٢٩: ١٣ (٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠) وملحق الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التي تشمل مقالات ذات صلة تتعلق بالعولمة، والسياسة العامة الاجتماعية لصندوق النقد الدولي، واستراتيجية الديون واستراتيجية الانفاق العسكري، فضلاً عن مستوى الإنفاق الاجتماعي والعسكري في البلدان التي تنفذ فيها برامج مدعومة من الصندوق.

(٢) استنتاجات الندوة "*Institutions financières internationales: l'exception aux Droits de l'Homme", Bruxelles, Bruylant, 1999-1*،

(٣) L'éducation victime de cinq pièges ("التعليم ضحية شراك خمسة") Fides تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

المرفق الأول

استبيان موجه إلى الحكومات

حقوق الإنسان والفقر المدقع

في عام ١٩٩٨ قررت لجنة حقوق الإنسان تعيين السيدة آن ماري ليزين خبيرة مستقلة معنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. أما الفقر المدقع (ويشار إليه بالفقر المطلق في أحيان كثيرة) فهو، وفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحالة التي يكون فيها الشخص لا يملك الدخل اللازم لتلبية احتياجاته الغذائية/التغذوية الأساسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: القضاء على الفقر بين الناس، ١٩٩٩-٢٠٠٠/ PNUD, Vaincre la pauvreté humaine, 1999 et 2000). ومنذ أن عُيِّنت الخبيرة المستقلة طلب إليها في قرارات متتالية اتخذتها لجنة حقوق الإنسان أن تقوم بتقييم الصلة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع، وذلك بتحديد الممارسات الوطنية والدولية الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الخبيرة المستقلة في القرار ١٢/٢٠٠٠ الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أن تنظر في استراتيجيات مكافحة الفقر المدقع وتأثيرها في المجتمع، وأن تقوم، أثناء بعثاتها بالخصوص، بإجراء مشاورات مع أشد الناس فقراً والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها حول سبل تطوير قدراتهم على التعبير عن آرائهم وتنظيم أنفسهم وإشراك المؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في هذه العملية (يمكن الاطلاع على نص القرار من موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على شبكة الويب: (http://www.unhcr.ch).

وتهدف الخبيرة المستقلة، من وراء هذا الاستبيان، إلى أن تدمج في تحليلها الآراء والبيانات القائمة على الخبرة التي جمعتها من الأطراف الرئيسية المهتمة بالقضاء على الفقر المدقع، ولا سيما الحكومات والمؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بإرسال ردودكم في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إلى العنوان التالي: Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Service de la recherche et du droit au developpement, (Palais Wilson, 52, rue des Pâquis, 1201 Genève, télécopie: 00 41 22 917 90 10).

١- هل يملك بلدكم خطة عمل، أو برنامجاً، أو استراتيجية لمكافحة الفقر؟ متى اعتمدت (اعتمد)؟ متى بوشر في تطبيقها (تطبيقه)؟

٢- هل يتم في خطة عملكم، أو برنامجكم، أو استراتيجيتكم تناول المجالات التالية كل على حدة: الغذاء، والسكن، والتعليم، والصحة، وملكية الأرض/الأملاك ، والبيئة؟

٣- يرجى تقديم أمثلة ملموسة على الأهداف المحددة في كل مجال.

٤- هل تنص استراتيجيتكم الوطنية أو برنامجكم الوطني على تدابير لدعم فئات معينة من الناس كالأسر ذات الدخل المنخفض، والأمهات العازبات، والأشخاص المعوقين، والطفلات، والأيتام، والأشخاص المسنين، والنساء الأرامل، والأقليات الإثنية أو الدينية أو اللغوية، والسكان الأصليين، وغيرهم من الناس؟

٥- هل أشرك ممثلو المجتمعات المحلية في وضع خطة العمل الوطنية لمكافحة الفقر وهل يسهمون في تنفيذ هذه الخطة؟ وإلى أي مدى؟ **وما هي الميزانية المرصودة لهذا الغرض؟ وهل تتلقى السلطات المحلية جزءاً من الأموال الوطنية/الدولية؟ وما هي النسبة التي تتلقاها؟**

٦- ما هي الوسائل التي استخدمت لتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق ببلوغ الأهداف التي حددتها الحكومة لمكافحة الفقر في كل مجال من المجالات المشار إليها أعلاه؟

٧- ما هي العقبات/الصعوبات الرئيسية التي تعوق تحقيق أغراض الخطة؟

٨- ما هي أهم الإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ خطة العمل؟

٩- هل توجد على الصعيد المحلي (المدن) مؤسسات مكلفة بمكافحة الفقر المدقع؟ ما هي نسبة المرشحين المنتخبين على الصعيد المحلي المنتمين إلى طبقات التي تعاني من الفقر المدقع في بلدكم؟ كيف تتم الاتصالات مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد المحلي؟

١٠- ما هي علاقات الحكومة مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية المعنية بمسألة الفقر المدقع و حقوق الإنسان من منظور التمويل والتمثيل واجتماعات التشاور التي تعقد في البلد؟ وما هي وتيرة الاتصالات التي تجرى مع المنظمات غير الحكومية؟

١١- هل تتوفر للشرطة إمكانية الاستفادة من خدمات المرشدين الاجتماعيين أو من خدمات الوقاية؟ وهل تجري الشرطة اتصالات مع جمعيات الدفاع عن حقوق الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع؟ وهل يوفر تدريب خاص للشرطة في هذا الصدد؟

١٢- هل يشجع تسجيل الأطفال في المدارس، ولا سيما الفتيات المنتميات إلى طبقات فقيرة؟ وما هي التدابير الفعلية المعتمدة لفترة السنوات الخمس القادمة لمساعدة الأطفال المنتمين إلى طبقات تعاني من الفقر المدقع؟

١٣- هل تؤدي دائرة الحالة المدنية بوظيفتها على النحو الواجب؟ ما هو في تقديركم عدد الأشخاص غير المسجلين الموجودين في البلاد؟ هل ينتمون إلى فئة أشد الناس فقراً؟

١٤- ما هي الميزانية التي كرستها حكومتكم لمكافحة الفقر في عام ١٩٩٩ وفي عام ٢٠٠٠؟ وما هو المبلغ الذي تسلمته حكومتكم في عام ١٩٩٩ وفي عام ٢٠٠٠ من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و منظمة الصحة العالمية؟ وما هو في تقديركم المبلغ المدفوع من هذه المؤسسات والوكالات المتخصصة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في البلاد؟ وما هي الجهات المكلفة بتنفيذ البرامج الموضوعة لمكافحة الفقر المدقع؟

١٥- كيف يتم إشراك مجتمعات الفقراء في مكافحة الفقر: إعداد البرامج أو وضعها، تخصيص موارد الميزانية، أو غير ذلك من أمور؟

١٦- وفيما يتعلق بالبند الأخير (تخصيص موارد الميزانية) هل يتم إشراك مجتمعات الفقراء في تحديد الميزانيات المكرسة لمكافحة الفقر وفي الميزانيات المرصودة لسياسات أخرى؟ وهل تشرك أيضاً في تعيين الأولويات المتصلة بالأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع على أساس المنطقة أو المجموعة الإثنية أو ما شابه ذلك؟

المرفق الثاني

استبيان موجه إلى المؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان

حقوق الإنسان والفقر المدقع

في عام ١٩٩٨ قررت لجنة حقوق الإنسان تعيين السيدة آن ماري ليزين خبيرة مستقلة معنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. أما الفقر المدقع (ويشار إليه بالفقر المطلق في أحيان كثيرة) فهو، وفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحالة التي يكون فيها الشخص لا يملك الدخل اللازم لتلبية احتياجاته الغذائية/التغذوية الأساسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: القضاء على الفقر بين الناس، ١٩٩٩-٢٠٠٠/ PNUD, Vaincre la pauvreté humaine, 1999 et 2000). ومنذ أن عُيِّنت الخبيرة المستقلة طلب إليها في قرارات متتالية اتخذتها لجنة حقوق الإنسان أن تقوم بتقييم الصلة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع، وذلك بتحديد الممارسات الوطنية والدولية الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الخبيرة المستقلة في القرار ١٢/٢٠٠٠ الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أن تنظر في استراتيجيات مكافحة الفقر المدقع وتأثيرها في المجتمع، وأن تقوم، أثناء بعثاتها بالخصوص، بإجراء مشاورات مع أشد الناس فقراً والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها حول سبل تطوير قدراتهم على التعبير عن آرائهم وتنظيم أنفسهم وإشراك المؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في هذه العملية (يمكن الاطلاع على نص القرار من موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على شبكة الويب: http://www.unhcr.ch).

وتهدف الخبيرة المستقلة، من وراء هذا الاستبيان، إلى أن تدمج في تحليلها الآراء والبيانات القائمة على الخبرة التي جمعتها من الأطراف الرئيسية المهتمة بالقضاء على الفقر المدقع، ولا سيما الحكومات والمؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بإرسال ردودكم في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إلى العنوان التالي: Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Service de la recherche et du droit au developpement, (Palais Wilson, 52, rue des Pâquis, 1201 Genève, télécopie: 00 41 22 917 90 10).

١- هل تُمثَّل المجتمعات المحلية الفقيرة في مؤسستكم؟

٢- ما هي الإمكانيات التي توفرها مؤسستكم للأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع أو لممثليهم ليشتركوا في عملية اتخاذ القرار؟

٣- هل تلعب مؤسستكم دوراً معيناً في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالأخص في مكافحة الفقر؟

٤- هل يمكن لكم أن تقدموا أمثلة ملموسة خاصة فيما يتعلق بالغذاء، والسكن، والصحة، والتعليم، والبيئة، وملكية الأرض؟

٥- هل قمتم بحملة للإعلام والتوعية بهدف القضاء على الفقر؟ وإن فعلتم ذلك، كيف تقوم مؤسستكم بوضع ما جاء في هذه الحملة موضع التنفيذ؟ يرجى تقديم بعض الأمثلة.

٦- وفي هذا الصدد كيف تؤدي مؤسستكم دورها في مجال إسداء المشورة وتقديم المساعدة في إطار السياسات التي تتبعها الحكومة لمكافحة الفقر؟

٧- ما هي طبيعة علاقاتكم بالمسؤولين عن تنفيذ القوانين وقوات الأمن بشأن كافة الأمور التي تخص المعوزين في بلدكم؟ يرجى تقديم أمثلة على ذلك.

٨- كيف يقام العدل، في رأيكم، في الأمور التي تخص أشد فئات الناس فقراً؟

(أ) ما هي إمكانيات الوصول إلى العدالة المتاحة للفقراء؟

(ب) ما هي العوائق التي تعوق إمكانية وصول الفقراء إلى العدالة؟

(ج) هل توجد آلية (مثل العمل الإيجابي، المساعدة المالية، المساعدة القانونية) تتيح للفقراء إمكانية الوصول إلى العدالة؟

(د) كيف تساعدون الفقراء على الوصول إلى العدالة؟

٩- هل تجرون اتصالات مع البرلمانيين والمنظمات الشعبية والمنظمات غير الحكومية بشأن الحقوق الأساسية للأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع؟

(أ) ما شكل هذه الاتصالات/هذا التعاون؟

(ب) ما هي نتائجها/نتائجه؟

١٠- ما هو تقييمكم للعمل الذي تنجزه مؤسستكم في سبيل تحسين أوضاع الأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع وإتاحة إمكانية لهم للتعبير عن آرائهم:

(أ) فعال للغاية ( )

(ب) فعال ( )

(ج) متوسط الفعالية ( )

(د) عديم الفعالية ( )

١١- هل توجد في بلدكم أمثلة على الممارسات الجيدة أو التجارب التي تكللت بالنجاح من حيث الحد من الفقر تودون أن تقاسمكم إياها بلدان أخرى؟

١٢- كيف يمكن، في رأيكم، أن توسعوا نطاق مسؤولياتكم باعتباركم مؤسسة وطنية معنية بالدفاع عن حقوق الإنسان وعاملة لأجل القضاء على الفقر المدقع؟ هل تتوقعون أي تطورات في هذا السياق في الأجلين المتوسط والطويل؟

المرفق الثالث

استبيان موجه إلى المنظمات غير الحكومية

حقوق الإنسان والفقر المدقع

في عام ١٩٩٨ قررت لجنة حقوق الإنسان تعيين السيدة آن ماري ليزين خبيرة مستقلة معنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. أما الفقر المدقع (ويشار إليه بالفقر المطلق في أحيان كثيرة) فهو، وفقاً لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الحالة التي يكون فيها الشخص لا يملك الدخل اللازم لتلبية احتياجاته الغذائية/التغذوية الأساسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: القضاء على الفقر بين الناس، ١٩٩٩-٢٠٠٠/ PNUD, Vaincre la pauvreté humaine, 1999 et 2000). ومنذ أن عُيِّنت الخبيرة المستقلة طلب إليها في قرارات متتالية اتخذتها لجنة حقوق الإنسان أن تقوم بتقييم الصلة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر المدقع، وذلك بتحديد الممارسات الوطنية والدولية الجيدة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى الخبيرة المستقلة في القرار ١٢/٢٠٠٠ الصادر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أن تنظر في استراتيجيات مكافحة الفقر المدقع وتأثيرها في المجتمع، وأن تقوم، أثناء بعثاتها بالخصوص، بإجراء مشاورات مع أشد الناس فقراً والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها حول سبل تطوير قدراتهم على التعبير عن آرائهم وتنظيم أنفسهم وإشراك المؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في هذه العملية (يمكن الاطلاع على نص القرار من موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على شبكة الويب: http://www.unhcr.ch).

وتهدف الخبيرة المستقلة، من وراء هذا الاستبيان، إلى أن تدمج في تحليلها الآراء والبيانات القائمة على الخبرة التي جمعتها من الأطراف الرئيسية المهتمة بالقضاء على الفقر المدقع، ولاسيما الحكومات والمؤسسات الوطنية المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وسنكون ممتنين لو تفضلتم بإرسال ردودكم في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، إلى العنوان التالي: Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme, Service de la recherche et du droit au developpement, (Palais Wilson, 52, rue des Pâquis, 1201 Genève, télécopie: 00 41 22 917 90 10).

١- كيف تصفون العلاقة القائمة بين الدولة (الدول) ومنظمتكم غير الحكومية؟ هل تسهم الدولة في تنمية مختلف قطاعات المجتمع المدني بما فيها المنظمات غير الحكومية؟

٢- كيف تعيَّن احتياجات أشد فئات الناس فقراً؟ يرجى تقديم إيضاحات بشأن كل بلد على حدة بالاستناد إلى الخبرة التي اكتسبتها منظمتكم.

٣- ما هو تكوين مجلس إدارتكم؟ هل يوجد تمثيل لأشد فئات الناس فقراً في منظمتكم؟

٤- ما هي الخصائص التي يتميز بها الفقراء الذين تقدم منظمتكم المساعدة لهم؟ هل هم من المواطنين، من الأشخاص المعوقين، من الأشخاص المنتمين إلى مجموعات إثنية، من الأجانب؟ هل يمكن لكم أن تصفوا بصورة دقيقة للغاية الجهات التي تتعامل معها منظمتكم ؟

٥- ما هي المعايير المطبقة لتعيين فئات/مجموعات المستفيدين من المساعدة؟

٦- كيف يعرب الفقراء عن احتياجاتهم لمنظمتكم؟ وكيف يتصرفون مع السلطات المحلية؟ وكيف تبدي أشد النساء فقراً آراءهن؟ هل ينتمين إلى جماعات أو هل تتاح لهن قنوات نسائية محضة تساعدهن على الإعراب عن آرائهن؟

٧- كيف تقدم المعونات إلى أشد فئات الناس فقراً؟ هل يمكن لكم أن تبينوا بالتفصيل ما هي المبالغ الواردة في الفترة بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠ والمقدمة من الدولة (الدول)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية؟

٨- ما هي السياسة (السياسات) المطبقة لإشراك الفقراء في عملية اتخاذ القرار على صعيد مؤسستكم؟

٩- هل تجرون اتصالات مع السلطات المحلية؟ ما طبيعة هذه الاتصالات ومتى تجرى؟ هل لديكم تنظيم محلي؟ ومنذ متى؟

١٠- هل تواجهون مواقف عدائية من طرف الشرطة، الجيش؟ بأي مناسبة؟

١١- ما طبيعة صلاتكم بالمسؤولين عن التعليم؟ وهل تضطلعون بنشاط معين لغرض تعليم البنات؟

١٢- ما هو في رأيكم المجال الذي ينبغي أن تركز عليه استراتيجية محلية أو وطنية أو إقليمية أو دولية فعالة لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية لأشد فئات الناس فقراً:

(أ) التعليم؟

(ب) الصحة؟

(ج) السكن؟

(د) الغذاء؟

(هـ) حيازة وملكية قطع الأراضي والأملاك والسكن؟

(و) بيئة مأمونة وسليمة؟

المرفق الرابع

الاستبيان الذي تستخدمه الخبيرة المستقلة في المقابلات التي تجريها مع أشد فئات الناس فقراً

ما هو المبلغ الذي يراه الشخص ضرورياً لتأمين "بقائه"؟

اليومي ..... الأسبوعي ..... الشهري .....

ما هو مبلغ دخله؟

اليومي ..... الأسبوعي ..... الشهري .....

من يعطيه إياه؟

مؤسسة - كنيسة - أسرة - أصدقاء - عمل - تسول

جهات أخرى

.....

ما هو عدد أفراد أسرته؟

..... من بينهم ..... طفل/أطفال

هل يذهب الأطفال إلى المدرسة؟ نعم - كلا

هل لديه عمل؟ نعم - كلا

هل تعيش الأسرة من دخله فقط؟ نعم - كلا

فإن لم يكن الأمر كذلك، ما هي مصادر الدخل الأخرى التي تعيش منها الأسرة؟

.....

فيم ينفق دخله بالدرجة الأولى؟ السكن

الغذاء

الرعاية الصحية

الأسرة

غير ذلك

إلى من يتحدث خلال الأسبوع؟

مؤسسة - كنيسة - أسرة - أصدقاء - مجموعات - مدارس

جهة (جهات) أخرى .....

هل هو عضو في مجموعة؟ نقابة؟ جماعة سياسية؟ **نعم - كلا**

ما هو غذاؤه؟

أين يجده؟

مؤسسة - كنيسة - أسرة - أصدقاء - عمل - تسول - دار أيتام - مدرسة - مجموعات

سبل أخرى؟.....

هل يلم بالقراءة؟ **نعم -كلا**

هل يقرأ؟ **نعم - كلا**

أين يسكن؟ أين ينام؟

مؤسسة - كنيسة - أسرة - أصدقاء - عمل - مدرسة - مجموعات - في المترل - في الشارع

كم من مرة يمكنه أن يغتسل؟	مرة في اليوم .....
	مرة في الأسبوع .....
	مرة في الشهر .....
هل يتعرض للشتم أو إساءة المعاملة؟	**نعم – كلا**
من طرف من؟	الشرطة
	الأسرة
	فقراء آخرون
	الناس في الشوارع
	أشخاص آخرون
هل يملك وسيلة للدفاع عن نفسه؟	**نعم – كلا**
هل له صلة بأي خدمة من الخدمات العامة؟	مرة في اليوم .....
	مرة في الأسبوع .....
	مرة في الشهر .....
	أبداً
هل له صلة بالشرطة؟	**نعم – كلا**
إذا كانت له صلة بالشرطة، كم مرة يتصل بها؟	..... مرة في اليوم
	..... مرة في الأسبوع
	..... مرة في الشهر

هل سجن؟ **نعم – كلا**

هل يذهب إلى المستشفى؟ **نعم – كلا**

من يدفع نفقاته؟ الرعاية الطبية مجانية

أسرته

بعض الأصدقاء

من دخله الخاص

مصادر أخرى .....

هل يذهب إلى المسجد؟ **نعم – كلا**

إلى المدرسة؟ **نعم – كلا**

إلى الكنيسة؟ **نعم – كلا**

إلى المعبد؟ **نعم – كلا**

إلى مكان آخر **نعم – كلا**

هل له صديق؟ أصدقاء؟ **نعم – كلا**

هل يساعده أصدقاؤه على إيجاد

- الغذاء؟ **نعم – كلا**
- المسكن؟ **نعم – كلا**
- سبل العيش؟ **نعم – كلا**

من هو؟ رجل

إمرأة

طفل

ما سنه؟ أقل من ١٠ سنوات

بين ١٠ سنوات و ٢٠ عاماً

بين٣٠ سنة و ٥٠ عاماً

أكثر من ٥٠ عاماً

جرى هذا الاستبيان بتاريخ .....

في .....

البلد .....

- - - - -